

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



4 YEAR
Report
2017
2021

تقرير
الهيئة العامة للرقابة المالية
فى أربع سنوات

THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
4-YEAR REPORT



WHERE KNOWLEDGE
IS CREATED AND
DISSEMINATED

FLH

مركز المعرفة
المالية

مركز المعرفة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY





تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية فى أربع سنوات

THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY 4-YEAR REPORT



Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الأنشطة المالية



1950/1960

1953

صدور القانون رقم 326 لسنة 1953 بشأن التعامل في الأوراق المالية.

1957

- قرار رئيس الجمهورية بإنشاء أول شركة مصرية لإعادة التأمين بعد مقاطعة السوق البريطاني والفرنسي؛ نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر.
- صدور القرار الوزاري رقم 211 لسنة 1957 باللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 1957، والذي نص على ألا يقوم بأعمال البنوك وشركات التأمين وفروعها إلا شركات يملك المصريون جميع أسهمها، ويكون المسؤولون فيها مصريين، على أن ينفذ القانون خلال خمس سنوات.

1959

- صدور القانون رقم 195 لسنة 1959، والذي يعتبر أول قانون لتنظيم الرقابة على التأمين.

1960/1970



1961

- حركة تمصير الشركات (التأميم)، حيث تم دمج كافة شركات التأمين في ثلاث شركات فقط هي:
- مصر للتأمين.
- الشرق للتأمين.
- التأمين الأهلية المصرية.



1870
2020

1870/1910



1930/1940



1934

تأسيس العديد من شركات التأمين، من ضمنها شركة مصر للتأمين وشركة الشرق للتأمين.

1939

صدور أول قانون لتنظيم أعمال التأمين، وهو القانون رقم 92 لسنة 1939.

1883

إنشاء بورصة الإسكندرية.

1900

إنشاء أول شركة تأمين في مصر (التأمين الأهلية المصرية).

1903

إنشاء بورصة القاهرة للأوراق المالية، وقد قصرت عضويتها على سماسة الأوراق المالية فقط.

1909

- صدور المرسوم العالي باللائحة العامة للبورصات المصرية في 8 نوفمبر 1909، والذي يعد بداية الترخيص الرسمي بفتح تلك البورصات.

- صدور قانوني التجارة رقم 23 و24 بإدخال التعديلات التشريعية المقترحة على قانون التجارة الأهلي وقانون التجارة المختلط؛ مما أعطى لبورصات البضائع والأوراق المالية في مصر استقلالاً داخلياً واسع النطاق.



1940/1950

1950

- إنشاء أول مصلحة مستقلة لتنظيم أعمال التأمين.
- صدور القانون رقم 156 لسنة 1950 لتنظيم أعمال التأمين.
- إنشاء أول مجلس أعلى للتأمين.
- تشكيل أول لجنة للرقابة على هيئات التأمين في مصر.

الأنشطة المالية غير المصرفية في 150 عام

في إطار سعي الهيئة العامة للرقابة المالية -بصفتها الهيئة الرقابية المستولة عن القطاع المالي غير المصرفي والذي يتضمن أنشطة سوق رأس المال، والتأمين، وصناديق التأمين الخاصة، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم، وكذلك تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتمويل الاستهلاكي- لبناء ذاكرة رقابية وتشريعية لهذا القطاع الحيوي من الاقتصاد المصري والذي تمتد جذوره لما يُقرب من 150 عام، سواء من حيث ممارسة الأنشطة التابعة له أو من خلال ريادة الدولة المصرية بوضع أطر تشريعية ورقابية لهذا القطاع سبقت بها العديد من دول العالم حتى المتقدم منها حالياً.

وعليه فلقد قامت الهيئة بإعداد لوحة تذكارية تلخص تاريخ القطاع المالي غير المصرفي عبر 15 عقداً من الزمان، حيث بدأت ممارسة أولى تلك الأنشطة في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام 1861 حيث عرفت مصر بأهم مدنها التجارية الساحلية أحد أقدم البورصات المشغلة بالتعامل الآجل في القطن، ثم ممارسة نشاط التأمين من خلال فروع لشركات أجنبية، في حين أنشئت بورصة الإسكندرية في عام 1883، ثم صدور أول تشريع ينظم لصناعة التأمين في مصر والعالم العربي في عام 1939، سبقه تأسيس العديد من شركات التأمين نذكر منها شركة التأمين الأهلية في عام 1900 و شركة الشرق للتأمين في عام 1934. كل ذلك مروراً بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتأمين في عام 1975، و بعدها إنشاء الهيئة العامة لسوق المال في عام 1979 و صدور القرار الجمهوري رقم 277 لسنة 2001 بإنشاء الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، ثم الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بالقانون رقم 10 لسنة 2009، والتي تختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، و تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

كما تُشير اللوحة لدستور عام 2014 والذي وضع الهيئة العامة للرقابة المالية في مصاف الهيئات والأجهزة الرقابية المستقلة، وانتهاءً بصدور قانوني تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، وتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في عام 2020، وأخيراً إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام (Regional Center for Sustainable Finance) الذي يعني بالثقافة المالية وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام ليس في مصر فحسب ولكن في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتروي تلك اللوحة التاريخية أحداثاً وحقائق عن تلك الأنشطة وما مرت به من مراسيم ملكية وقرارات جمهورية وقوانين قامت بالتشريع لها وتنظيم أعمالها، وتستهدف الهيئة تحقيق التكامل بين هذا العمل الوثائقي واستكمال مركز المعرفة (Knowledge Hub)-الذي يتوقع منه أن يتم افتتاحه خلال شهر يونيو 2021 والذي يضم معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، والمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية والمركز الإقليمي للتمويل المستدام- ليصبحا ذاكرة القطاع المالي غير المصرفي، وعقله المعرفي ومنارته التي تضيء مستقبله.

غير المصرفية فى 150 عام



25 يناير 2011



ثورة 30 يونيو 2013

2010/2020



الهيئة العامة للرقابة المالية FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

2014

- انتخاب هيئة الرقابة المالية - لأول مرة - عضواً مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال الأيوسكو (IOSCO) ممثلاً عن الأسواق النامية والناشئة.



الدستور واستقلالية الهيئة

- يعتبر دستور مصر 2014 نقطة مضيئة في تاريخ الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر، والذي حدد الهيئة العامة للرقابة المالية كهيئة رقابية مستقلة؛ بما يعزز استقلالية الهيئة في الإشراف والرقابة على القطاع المالي غير المصرفي.



الانتخابات الرئاسية

- أجريت الانتخابات الرئاسية المصرية في ضوء دستور 2014، وتولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية؛ ليبدأ بعدها تنفيذ أكبر برنامج للإصلاح المالي والاقتصادي.

- صدور القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

2018

- تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.
- صدور القانون رقم 17 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.
- صدور القانون رقم 176 لسنة 2018 لتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.
- إطلاق أول استراتيجية شاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018-2022.

- إطلاق أول تقرير للإستدامة لجهة حكومية مصرية.
- فوز الهيئة بجائزة "الرقب الأكثر ابتكاراً" في أسواق المال بالقارة الإفريقية.
- انتخاب الهيئة رئيساً للشراكة المتوسطة لهيئات أسواق المال للدورة 2018-2020.
- إنشاء وصندوق النظام الأساسي لصندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين، لأول مرة منذ عام 1981.

1980/1990

1981

- صدور القانون رقم 10 لسنة 1981 كقانون شامل للإشراف والرقابة على التأمين.
- إنشاء عدة صناديق حكومية للتأمين.

1990/2000

1992

- صدور قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.
- إنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات، بموجب القانون رقم 21 لسنة 1992؛ بغرض تشجيع وتنمية الصادرات المصرية، وتأمين عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية ضد الأخطار التجارية وغير التجارية.

1993

صدور اللائحة التنفيذية رقم 135 لسنة 1993 لقانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992.

1994

- تأسيس أول شركة للتسوية والإيداع والقيد المركزي، وهي شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، شركة مساهمة مصرية، بموجب حكم المادة 103 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992.

1995

- بداية المرحلة الثانية لتحرير صناعة التأمين بصدور القانون رقم 91 لسنة 1995، بعد التوقيع على اتفاقية الجات الخاصة بقطاع التأمين في مراكش في 15 أبريل 1994.
- صدور القانون رقم 95 لسنة 1995 لتنظيم نشاط التأجير التمويلي ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بشأنه.

1998

استكمال المرحلة الأخيرة من تحرير صناعة التأمين بصدور القانون رقم 156 لسنة 1998، والسماح لرأس المال الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين بنسبة 100%، مع حظر تملك أي شخص طبيعي أو اعتباري لأكثر من 10% من رأسمال شركة التأمين إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء المصري.

2000/2010

2000

- صدور القانون رقم 93 لسنة 2000، والخاص بالإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، ولائحته التنفيذية.
- بدء النشاط الفعلي لصندوق ضمان التسويات في خدمة سوق المال المصري في يناير 2000.

2001

- صدور القانون رقم 148 لسنة 2001 لتنظيم نشاط التمويل العقاري ولائحته التنفيذية.
- صدور القرار الجمهوري رقم 277 لسنة 2001، بشأن إنشاء الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري.

2004

- تأسيس صندوق حماية المستثمر، والذي يغطي الخسارة المالية الفعلية للعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية.
- صدور قرار وزير الاستثمار رقم 40 لسنة 2004 بتنظيم مركز المديرين المصري.

2007

قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 62 لسنة 2007 بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2010

- صدور القرار الجمهوري رقم 260 لسنة 2010 بالنظام الأساسي لمعهد الخدمات المالية.



2020

- صدور القانون رقم 18 لسنة 2020 الخاص بتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي.
- صدور القانون رقم 201 لسنة 2020، بتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر، ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- تقدم ترتيب مصر في مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" للمركز 57 من إجمالي 190 دولة، لتتقدم بذلك 78 مركزاً خلال خمس سنوات؛ وذلك طبقاً لتقرير ممارسة الأعمال الذي صدر عن البنك الدولي لعام 2020.

- صدور أول صكوك في سوق المال المصري.
- صدور قانون رقم 143 لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية والقانون الصادر به رقم 93 لسنة 2000.
- إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام "Regional Center for Sustainable Finance".

- الرقابة المالية عضواً مجلس الاستقرار المالي FSB لأول مرة في تاريخها.
- انضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي الأخضر.

- تدشين مجمع المعرفة للثقافة المالية "Financial Literacy Knowledge Hub" كمنصة لصناعة المعرفة المالية ونشرها. ومهمل مجمع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد.





مقتطفات من كلمات السيد رئيس الجمهورية

”خلال السنوات الماضية استطعنا وضع أسس متينة وراسخة لاقتصاد حديث متقدم، فواجهنا الأوضاع الراكدة التي طال بقاؤها، واتخذنا القرارات الصعبة رغم قسوتها.. وبالفعل، إنطلقت طاقات المصريين في ميادين البناء والتنمية، لننجح بفضل الله في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الطموح، وتشبيد بنية تحتية بمعدلات غير مسبوقة، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وليشهد الداني والقاصي بحجم الإنجاز الذي تحقق، وفقاً لكل المعايير العلمية، والمؤشرات الاقتصادية الدولية“.

من كلمة سيادته في ذكرى ثورة 30 يونيو
30/6/2019

”أتوجه بخالص التهنية للحكومة على ما حقته من مؤشرات اقتصادية إيجابية خلال العام الحالي بالرغم من أزمة كورونا وتداعياتها الشديدة، وهي الجهود التي أشادت بها كبري المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها الإعلان الرسمي من خبراء صندوق النقد الدولي بأن أداء الاقتصاد المصري فاق التوقعات وأبدى صلابة وقدرة على التعامل مع الجائحة، نتيجة التنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي“.

من صفحة السيد الرئيس على موقع التواصل الاجتماعي
21/11/2020

”النقلة النوعية التي شهدتها مصر مؤخراً في القطاعات الاقتصادية والتنموية المختلفة، إنما تعكس الإرادة القوية والطموحة لدى الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما انعكس على زيادة الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات التي تزخر حالياً بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة، والمدعومة بالقرار السياسي على أعلى مستوى لتنفيذ المشروعات في كافة المجالات التنموية التي تمثل أولوية متساوية لجهود الدولة“

من كلمة سيادته خلال مشاركته عبر تقنية الفيديو كونفرانس في الاجتماع رفيع المستوى الذي نظمته غرفة التجارة الأمريكية ومجلس الأعمال المصري الأمريكي.
1/4/2021

مقتطفات من كلمات السيد رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

شرفت اليوم بزيارة اللجنة العامة للرقابة المالية ولقاء رئيس وأعضاء مجلس إدارتها المحترمين
وانتدم لهم جميعاً بطوليتهم والتقدير على الجهد المبذول مع تمضيائى للخدمة بدوام البرقى والتقدم
والتوسع فى أداء أدوارها الخاصة والمخولة للاقتصاد المصرى

د. مصطفى مدبولى
رئيس مجلس الوزراء
٢٠١٩/٢/٧

من كلمة سيادته بسجل كبار الزوار خلال زيارته للهيئة
7/2/2019

😊 إن سعادتي قد زادت بتقدم مصر 78 مركزاً خلال 5 سنوات، لتصل للمركز الـ 57 صعوداً من المركز 135 في عام 2015، وذلك في أهم
تقييم لحماية المستثمرين، وهو المؤشر الأفضل أداءً بين جميع مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدر عن البنك الدولي، وقد تحقق
ذلك من خلال القرارات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية لزيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة
الشركات وحماية صغار حملة الأسهم.

من كلمة سيادته في الاحتفالية بمرور ١٠ سنوات على إنشاء الهيئة
9/12/2019



كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد عمران - رئيس الهيئة

على الرغم مما شهدته البلاد من تحديات صعبة خلال السنوات السابقة، فقد استطاعت الدولة تبني برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي في عام 2016، ساهم في تطوير أداء كافة القطاعات الاقتصادية للدولة، ومن ضمنها القطاع المالي الغير مصرفي، والذي شهد تطوراً ملموساً خلال الفترة 2017-2020.

حيث شهد سوق المال في مصر خلال الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي (إصدارات أسهم تأسيس وأسهم زيادة رأس المال)؛ ليصل إلى ما يزيد على نصف تريليون جنيه، ومع الأخذ في الاعتبار أن إصدارات تعديل القيمة الاسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وصلت قيمتها إلى 714 مليار جنيه. كما بلغت إصدارات سندات التوريد خلال الفترة حوالي 56 مليار جنيه، منها 25 مليار جنيه في عام 2020 فقط - أعلى قيمة توريد في تاريخ سوق المال المصري- وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كأحد مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال والبورصة المصرية.

وعلى صعيد آخر، بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 حوالي 10,854.3 نقطة في نهاية 2020 مقارنة بـ 15,019 في نهاية 2017 بمعدل انخفاض قدرة 28%. كما بلغت قيمة التداول خلال 2020 ما يقرب من 689.6 مليار جنيه مقارنة بما يقرب من 333 مليار جنيه في 2017. بينما بلغ رأس المال السوقي 649.9 مليار جنيه مقابل 685 في نهاية 2017.

أما نشاط التأمين فقد شهد نشاطاً ملحوظاً خلال الفترة؛ حيث ارتفع صافي الاستثمارات لتصل إلى 108 مليار في 2020 مقارنة بـ 86 مليار جنيه في 2017، بزيادة بلغت 26%. كما بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة 83 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 61 مليار جنيه في 2017، بزيادة قدرها 36%. وعلى صعيد نشاط التمويل العقاري، فقد ارتفع حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري بما يزيد عن مرتين، ليصل إلى 3.4 مليار جنيه في 2020 ارتفاعاً من 1.5 مليار جنيه في 2017.

وفيما يخص التأجير التمويلي فقد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً؛ حيث تضاعفت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى 59 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 29 مليار جنيه في عام 2017.

وبالنسبة لنشاط التخصيم، فقد ارتفع حجم الأوراق المخصصة ليصل إلى 11.3 مليار جنيه في 2020 مقارنة بما يقرب من 9 مليار جنيه في عام 2017 بارتفاع بلغ 27%. وبلغت حجم الأرصدة الممنوحة للمستفيدين من التمويل متناهي الصغر ما يزيد عن 19 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 7 مليار جنيه في عام 2017، بارتفاع بلغ ما يزيد على مرتين ونصف. وفي مجال الضمانات المنقولة بلغت قيمة الضمانات في نهاية 2020 نحو 738 مليار جنيه، منذ أن تم تشغيل السجل الإلكتروني في مارس 2018.

الأجل، وصدور النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، وصدور النظام الأساسي لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي والتخصيم، وصدور قرار بتنظيم مزاوله عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وصدور القرارات المنظمة لنشاط التمويل الاستهلاكي، وصدور ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في القيم المنقولة من خلال حوالة كُـل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاوله نشاط التمويل غير المصرفي؛ بما يمكنها من الحصول على القيمة الحالية للأقساط المستحقة على عملائها.

وفي إطار تحقيق رؤية مصر 2030 واستراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة، تم استحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، كما صدر أول تقرير سنوي للاستدامة لجهة حكومية مصرية. وفي خطوة لتشجيع إصدار السندات الخضراء، قامت الهيئة بإعفاء مُصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة. وفي مجال دعم وتشجيع المرأة، تم إطلاق تطبيق ذكي عبر الهواتف المحمولة يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية. وفي خطوة استباقية تم إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كوحدة داخل معهد الخدمات المالية التابع للهيئة.

ومن أجل تحقيق حماية أفضل لحقوق المستثمرين والأطراف المرتبطة وتعزيز الممارسات السليمة للمتعاملين، وحماية جميع المتعاملين في السوق من الممارسات غير القانونية أو التي تنطوي على الاحتيال والغش والتلاعب، تم إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية لتوفير حماية تأمينية للمستثمرين. وفي خطوة لتحفيز المستثمرين على التداول في البورصة وزيادة تنافسية سوق الأوراق المالية من خلال تخفيف تكلفة التعاملات (Transaction Cost)، قام كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والتسوية وصندوق حماية المستثمر بتخفيض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة المصرية. بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان حقوق حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين لأول مرة منذ 1981 تنفيذاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981، كما قامت الهيئة بإعداد دليل حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وفي إطار استكمال جهود الهيئة للارتقاء بمستوى التوعية والثقافة المالية فقد قامت الهيئة بوضع إطار للتكامل بين أهداف وأنشطة المراكز والمعاهد التدريبية التابعة لها تحت ما يسمى مجمع المعرفة للثقافة المالية (نصنع المعرفة ونشرها) من أجل زيادة كفاءة تلك المراكز المتخصصة في تحقيق أهدافها وتحقيق التكامل بين برامجها التدريبية بما يساهم في رفع كفاءة العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي المجتمعي بالثقافة المالية والخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها وحدات هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني.

ويمكننا أن نرجع هذا الأداء الطيب إلى وجود استراتيجية واضحة ذات محاور محددة ومستهدفات واضحة وبتوقيات متفق عليها عند إعداد الاستراتيجية. ولقد كان هذا هو الدافع الرئيسي لتبني مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة 2018-2022.

وقد ساهمت الاستراتيجية في تحديد أولويات خطة عمل الهيئة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، والتعرف على البيئة المحيطة بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر؛ مما ساعد على تقوية نقاط الضعف، واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات؛ مما ساهم أيضاً في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، والوقوف على الخطوات الواجب اتخاذها حتى نتواكب مع المتغيرات المتسارعة في تقديم تلك الخدمات.

وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية، وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب. لقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها الإشرافي والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين؛ حيث صدر خلال الثلاث سنوات السابقة قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي. كما صدرت قوانين بتعديل العديد من القوانين الحاكمة للأنشطة المالية غير المصرفية، منها تعديل أحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية، وتعديل قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، وتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة. كما صدر قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية والذي استحدث إنشاء شركة تسوية ومقاصة متخصصة في الأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات حكومية، وأخرى متخصصة في عمليات المقاصة والتسوية للعقود الآجلة. كما وافقت الهيئة على مشروع قانون التأمين الموحد، وجاري مناقشته في مجلس النواب. كما تمت الموافقة على قانون استخدام التكنولوجيا المالية FinTech في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وجاري مناقشته في مجلس النواب. بالإضافة إلى سعي الهيئة للنظر في اقتراحات بشأن ضوابط إنشاء المنصات الإلكترونية وتشغيلها وإدارتها لتمويل المشروعات أو ما يعرف بـ Crowdfunding.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بإصدار وإقرار حزمة من التشريعات الجديدة المتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية، منها صدور القرارات التنفيذية المنظمة لنشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، بالإضافة إلى صدور الشروط اللازمة للترخيص بممارسة نشاط بورصة العقود الآجلة ونشاط الوساطة في العقود الآجلة، وصدور شروط ومتطلبات الترخيص لشركات التصكيك، وصدور ضوابط تنظيم التأمين التكافلي، وصدور قواعد إصدار وطرح السندات قصيرة

واستكمالاً للمسيرة السابقة، فقد كان ضرورياً وجود رؤية مستقبلية لاستمرارية واستدامة تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما تستهدفه الهيئة في وضع "رؤية الهيئة 2025"، والتي تعكف على صياغتها حالياً لتكون بمثابة ركيزة أساسية لمجلس إدارة الهيئة في التأسيس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة التي يتحتم الإعداد لها لتشمل الفترة الزمنية 2022-2026؛ بما يحقق التكامل بين الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية وبين متطلبات التطوير المستقبلي، في ضوء تعقد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئة المحيطة.

ويسعدني أن أستعرض في هذا التقرير عدداً من المحطات الهامة للهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة 2017-2021 ليصبح شاهداً على ما تم إنجازه والجهد المبذول على أرض الواقع. وأود أن أشكر مجلس إدارة الهيئة والعاملين بها، والسادة الإعلاميين وأطراف القطاع المالي غير المصرفي المختلفة على ما بذلوه في سبيل رفعة الوطن وتقدمه، وأتمنى أن يكون العام القادم عاماً مستقراً يتسم بالنجاح والتقدم ليس فقط على مستوى الهيئة فقط، ولكن أيضاً على مستوى مصرنا الحبيبة ككل.

د. محمد عمران

محمد عمران

رئيس مجلس إدارة الهيئة

وفي تقدير دولي لنشاط الهيئة ودورها المهم والابتكاري وتطبيقها لأفضل المعايير الدولية في تنظيم واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية في مصر، وكذلك مساهمتها الفعالة في أنشطة المنظمات الدولية ذات الصلة، فقد تم إعادة انتخاب مصر عضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO للفترة 2020-2022 وذلك للمرة الرابعة على التوالي، بالإضافة إلى إعادة انتخابها للمرة الخامسة عضواً باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS عن الفترة 2018-2019. كما انضمت الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي (FSB) Financial Stability Board. بالإضافة لانضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية Central Banks and Supervisors Network for greening the Finance (NGFS)، الهادفة للتحويل إلى النظام المالي الأخضر، وانضمامها إلى منتدى التأمين المستدام -Sustaina- ble insurance forum (SIF) لتكون مصر ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. وأخيراً انضمت الهيئة لعضوية لجنة التمويل والمراجعة (FAC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال ISOCO، كما انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية (FC4S Network) المعنية بالاستدامة.

وقد أدت القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الهيئة - والتي كان من شأنها زيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم- إلى تقدم مصر في أهم تقييم لحماية المستثمرين و المتمثل في المؤشر الفرعي السادس "حماية حقوق صغار المساهمين" وذلك طبقاً لتقرير ممارسة الاعمال (Doing Business Report) الذي أصدره البنك الدولي لتصعد من المركز الـ 114 في عام 2017 إلى المركز الـ 57 في عام 2020، ليصبح هذا المؤشر هو أفضل مؤشرات مصر خلال عام 2020.

رئاسة مجلس إدارة الهيئة



د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة



القاضى / خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020



د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021



المستشار / رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

مجلس إدارة الهيئة



د. محمد حافظ صقر



أ. عبد الحميد إبراهيم



د. محمد معيط
حتى يوليو 2020



أ. جمال نجم



د. ماريان أمير عازر
منذ مايو 2021



د. رشا راغب
منذ أغسطس 2020



د. أيمن أحمد رجب
منذ مارس 2019



أ. علاء الدين عامر
حتى يونيو 2020



أ. كريم بدر
حتى يناير 2019

الملخص

يسهم في القضاء على البطالة. كما قامت الهيئة بالسماح لشركات وجهات التمويل متناهي الصغر بتقديم منتجات تعتمد على التقنيات الرقمية يطلق عليها التمويل الأصغر (Nano Finance)؛ بما يساهم في الوصول لفئات جديدة من المجتمع في احتياج تلك الخدمات. كما قامت الهيئة بالسماح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية بضمان حقوق منقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.

وعلى مستوى محور تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، فقد أصدرت الهيئة أول دليل تفصيلي لمبادئ حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية. كما تم تفعيل صندوق ضمان حملة وثائق شركات التأمين من خلال تشكيل أول مجلس إدارة للصندوق لتفعيل نشاطه. وقد اهتمت الهيئة بتعديل قواعد الحوكمة الخاصة بتشكيل لجنة المراجعة بالشركات التي تراقب عليها الهيئة والشركات المقيدة بالبورصة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات تقضي بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركات المقيدة بالبورصة والشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية. وكذلك صدور النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، وتشكيل أول مجلس أمناء للمركز لتفعيل نشاطه. كما قامت الهيئة بإصدار عدة أدلة استرشادية عن الصكوك وحوكمة بعض الأنشطة المالية غير المصرفية.

وقد أدت القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الهيئة - والتي كان من شأنها زيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم- إلى تقدم مصر في أهم تقييم لحماية المستثمرين و المتمثل في المؤشر الفرعي السادس "حماية حقوق صغار المساهمين" طبقاً لتقرير ممارسة الأعمال (Doing Business Report) الذي أصدره البنك الدولي 2020 لتصعد من المركز الـ 114 في عام 2017 إلى المركز الـ 57 في عام 2020، ليصبح هذا المؤشر هو أفضل مؤشرات مصر خلال عام 2020.

وعلى مستوى محور تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، فقد قامت الهيئة باستحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة في عام 2019، كما قامت بإصدار أول تقرير استدامة لعام 2019، ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة بمصر. وفي إطار زيادة مستويات تمكين المرأة فقد تم تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. كما قامت الهيئة بمراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين

يستعرض هذا التقرير عددًا من المحطات الهامة للهيئة العامة للرقابة المالية خلال الفترة 2017-2021. وقد تم إعداده ليغطي المحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، والتي تم وضعها لتمثل منهاج عمل الهيئة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية، وأداة إدارية أساسية لتحديد خطوات العمل ومتابعة التقدم المحقق، والوقوف على نواحي الضعف والقوة للهيئة؛ وبالتالي تحديد كيفية التخصيص الأمثل لموارد الهيئة، ووسيلة لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات وتطويرها لتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل الخدمات المالية غير المصرفية، والخطوات الواجب اتباعها لمواكبة المتغيرات المتسارعة في تقديم تلك الخدمات.

ويستعرض التقرير ما تم إنجازه خلال السنوات الثلاث السابقة في كل محور من المحاور العشرة للاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية. وجدير بالذكر أنه على الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب.

فعلى مستوى محور تطوير التشريعات، فقد أنجزت الهيئة تعديلات على عدة لوائح وقوانين منها اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال - وهي أكبر تعديلات منذ زمن طويل - وكذلك تعديلات على قانون الإيداع والقيود المركزي؛ وذلك كله بهدف زيادة كفاءة وعمق سوق رأس المال المصري. كما انضم وافد جديد لأنشطة الهيئة بإصدار أول قانون لتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي في مارس 2020 والذي يهدف لزيادة القوى الشرائية للمواطنين وتحفيز الطلب الداخلي على السلع والخدمات. وقد قامت الهيئة بإصدار غالبية القواعد والضوابط المكملة لتلك القوانين والأطر الرقابية والإشرافية المطلوبة لتنفيذ أحكامها. كما وافقت الهيئة على مشروع قانون التأمين الموحد، وجاري مناقشته في مجلس النواب. كما وافقت الهيئة على قانون استخدام التكنولوجيا المالية FinTech في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وجاري مناقشته في مجلس النواب. ولا يتبقى بعد ذلك سوى مشروع قانون لتنظيم ممارسة نشاط التمويل من خلال المطورين العقاريين حيث تم إرجاء إعداد مشروع القانون لحين صدور قانون اتحاد المطورين العقاريين.

وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بتعديل بعض أحكام قانون نشاط التمويل متناهي الصغر ليخضع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل، وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط؛ نظرًا لأهمية هذا النوع من التمويل في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنويًا؛ مما

التنفيذي

يتيح للأشخاص الطبيعية منح التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية بضمان أصل منقول. كما قامت الهيئة بتنظيم عمل صناديق الاستثمار المتخصصة في القيم المالية المنقولة لشراء محافظ الحقوق المالية الآجلة من شركات التمويل المرخص لها من الهيئة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بالموافقة على ثلاثة إصدارات للصكوك، بقيمة 5.1 مليار جنيه. **وعلى مستوى العلاقات الدولية**، فقد تم إعادة انتخاب مصر عضوًا بمجلس إدارة الأيوسكو (IOSCO) للفترة 2020-2022 وذلك للمرة الرابعة على التوالي، كما احتفظت مصر بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) للمرة الخامسة على التوالي، للفترة 2018-2019. كما تم انتخاب الهيئة رئيسًا للشراكة المتوسطة لأسواق المال للفترة 2018-2020. بالإضافة إلى فوز الهيئة بجائزة الرقيب الأكثر ابتكارًا في أسواق المال بالقارة الإفريقية عن عام 2018. كما شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في مبادرة طموحة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لمعهد الخدمات المالية والمكرس خصيصًا لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي. ومؤخرًا تم انتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة GEMC ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال IOSCO. وأخيرًا وليس آخرًا، انضمت الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي Fi-nancial Stability Board (FSB) في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية.

أما على صعيد التوعية والثقافة المالية، فقد تمكنت الهيئة من توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري؛ لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري بالهيئة، وذلك في تقديم برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA. كما قام معهد الخدمات المالية بطرح درجة ماجستير متخصص في المشتقات المالية مدعوم من بورصة مدريد للأوراق المالية؛ حيث يتم منح درجة الماجستير بالتعاون مع مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالمملكة المتحدة LSE وجامعة Wharton ورتون بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات، من خلال إيجاد بنية معلوماتية تساهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليًا وعالميًا. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة برعاية العديد من المؤتمرات وتنظيم ورش العمل المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، واستمرار مشاركة العاملين بها في برنامج التدريب الداخلي بهيئة الرقابة على التأمين الأمريكية.

الجنسين في إلحاق الكوادر الجديدة للعمل بالهيئة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أطلقت الهيئة تطبيقًا ذكيًا عبر الهواتف المحمولة لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات. كما أعلنت الهيئة لأول مرة عن جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزًا بالقطاع المالي غير المصرفي. وقد تكللت جهود الهيئة في مجال الاستدامة بانضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحويل إلى النظام المالي الأخضر، وذلك في خطوة تعزز من تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام. ومن ناحية أخرى، قامت الهيئة بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام (RCSF) في خطوة لتسريع وتيرة التحويل نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام.

وعلى مستوى تحسين مناخ الاستثمار، أصدرت الهيئة قرارًا تنظيميًا بضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة؛ بما يساهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتشجيع تلك الصناديق في إتاحة التمويل للمشروعات، وبما يمكن صناديق رأس المال المخاطر من إعادة الحياة للمشروعات المتعثرة. كما ساعدت الهيئة في فتح آفاق جديدة أمام صناديق الاستثمار لتوظيف مواردها المالية في مشروعات التنمية الاقتصادية في قطاعات استثمارية متخصصة، من بينها قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية وخدمات مكملة. وعلى صعيد آخر، قامت الهيئة بخفض خدمات الفحص والدراسة المستحقة، بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى خفض التكلفة التي يتحملها صندوق الاستثمار العقاري بإجازة تقييم الأصول العقارية بواسطة خبير واحد من خبراء التقييم العقاري المقيد لدى الهيئة، بالإضافة إلى تخفيض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة للأوراق المالية المقيدة بنسبة 40%. كما قامت الهيئة بإصدار الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية، وفي خطوة تستهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المالية وإتاحة التنوع في مصادر التمويل أمام شركات التمويل غير المصرفي، وافقت الهيئة على إتاحة بدائل تمويلية جديدة أمام شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر، من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار المتخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى، عن طريق حوالة كل أو جزء من محفظة الحقوق المالية الآجلة المملوكة لها والناشئة عن مزاولة نشاط التمويل غير المصرفي. أيضًا تم إصدار قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وتفعيل آليتها. بالإضافة إلى تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات؛ بما

الملخص التنفيذي (تابع)

وعلى مستوى تحسين منظومة إدارة المخاطر وخلق آليات للإنذار المبكر بالأزمات، قامت الهيئة ولأول مرة في تاريخها بتنفيذ اختبار الإجهاد (Stress Testing) وتحليل السيناريوهات؛ لقياس مدى قدرة وتحمل الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية لعوامل المخاطر الناتجة عن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، وكذلك أية متغيرات اقتصادية غير مناسبة لاستمرارية الأعمال المعتادة. وقد جاءت نتيجة الاختبار وكذلك تحليل السيناريوهات مؤكدة على تمتع الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية بمراكز مالية قوية جعلت تعرضها لمخاطر انخفاض الملاءة المالية، ومعدلات السيولة في نطاق المخاطر المنخفضة، وإن كان تعرضها لمخاطر انخفاض الربحية وتراجع الفوائض المالية وانخفاض الكفاءة التشغيلية وجودة المحافظ في نطاق المخاطر المعتدلة والمقبولة. وقد قامت الهيئة باتخاذ حزمة من المبادرات للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، مع أخذ التدابير الوقائية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد بين العاملين بالهيئة وتيسير إجراءات التعامل مع المواطنين بمقر الهيئة بالقاهرة الذكية. وعلى صعيد آخر، قامت الهيئة بالتبرع بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها لصندوق تحيا مصر للمساهمة في دعم أنشطة الصندوق في مجال دعم العمالة غير المنتظمة في ظل الظروف الاقتصادية الناتجة عن تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى تبرعها بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها لدعم مجهودات الدولة لتوفير لقاح فيروس كورونا.

وأخيراً وليس آخراً، فقد كان ضرورياً وجود رؤية مستقبلية لاستمرارية واستدامة تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما تستهدفه الهيئة في وضع "رؤية الهيئة 2025" والتي تعكف علي صياغتها حالياً؛ لتكون بمثابة ركيزة أساسية لمجلس إدارة الهيئة في التأسيس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة التي يتحتم الإعداد لها لتشمل الفترة الزمنية 2022-2026؛ بما يحقق التكامل بين الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية وبين متطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية المحيطة.



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

❶ أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

❷ حلت الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995.

❸ أفرد الدستور عام 2014 المادة (215) لتحديد الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية والمادة (221) لتحديد اختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية كما يلي:

مادة (215): يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

مادة (221): تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.



1037 شركة | 939 جمعية | 3310 فرع | 2836 منفذ بيع | 19 مليون عميل | 765 صندوق تأمين خاص/حكومي | 30.6 مليون عضو



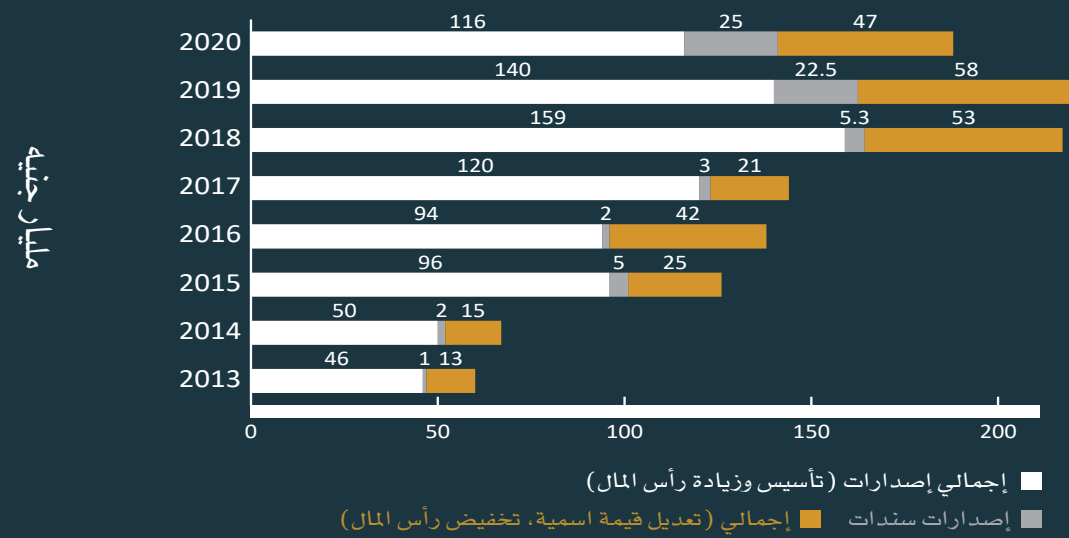
أبرز مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية 2017 - 2020

مرت البلاد بتحديات صعبة خاصة خلال عام 2020، إلا أن هيئة الرقابة المالية شهدت تطوراً ملحوظاً بأداء قطاعها المالي غير المصرفي خلال الفترة 2017-2020. فقد شهد سوق المال في مصر خلال الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي (إصدارات أسهم تأسيس وأسهم زيادة رأس المال) بلغ ما يزيد على نصف تريليون جنيه، ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الأسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وصلت القيمة إلى 714 مليار جنيه. كما بلغت إصدارات سندات التوريق خلال الفترة حوالي 56 مليار جنيه منهم 25 مليار جنيه في عام 2020 فقط -أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري- وهو مؤشر هام يدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كأحد مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال والبورصة المصرية.

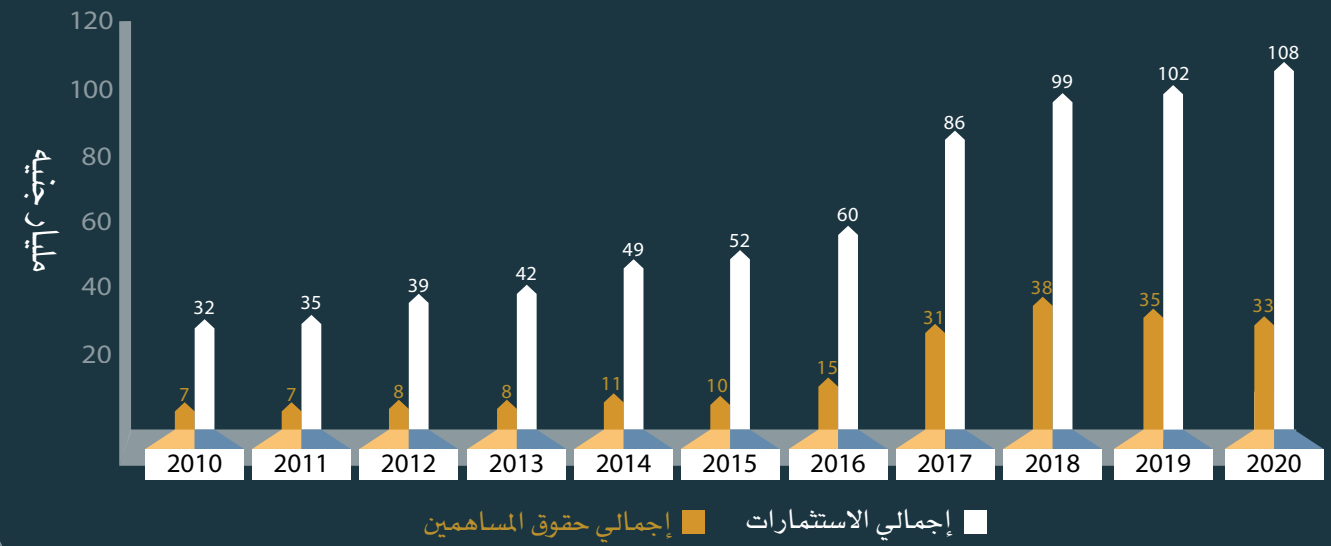
أما نشاط التأمين فقد شهد نشاطاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث ارتفع صافي الاستثمارات ليصل إلى 108 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 86 مليار جنيه في 2017، بزيادة بلغت 26%، كما بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة 83 مليار جنيه في 2020 مقارنة بـ 61 مليار جنيه في 2017، بزيادة قدرها 36%. وعلى صعيد التمويل العقاري، فقد ارتفع حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري بما يزيد عن مرتين، ليصل إلى 3.4 مليار جنيه في 2020، ارتفاعاً من 1.5 مليار جنيه في 2017. وفيما يخص التأجير التمويلي، فقد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً، حيث زادت قيمة العقود مرتين خلال الفترة لتصل إلى 59 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 29 مليار جنيه في عام 2017. وبالنسبة لنشاط التخصيم فقد ارتفع حجم الأوراق المخصصة ليصل إلى 11.3 مليار جنيه في 2020 مقارنة بما يقرب من 9 مليار جنيه في عام 2017 بارتفاع بلغ 27%. وبلغت حجم الأرصدة الممنوحة للمستفيدين من التمويل متناهي الصغر ما يزيد عن 19 مليار جنيه في عام 2020 مقارنة بـ 7 مليار جنيه في عام 2017، بارتفاع بلغ ما يزيد عن مرتين ونصف. وفي مجال الضمانات المنقولة بلغت قيمة الضمانات في نهاية 2020 نحو 738 مليار جنيه، وذلك منذ أن تم تشغيل السجل الإلكتروني في مارس 2018.



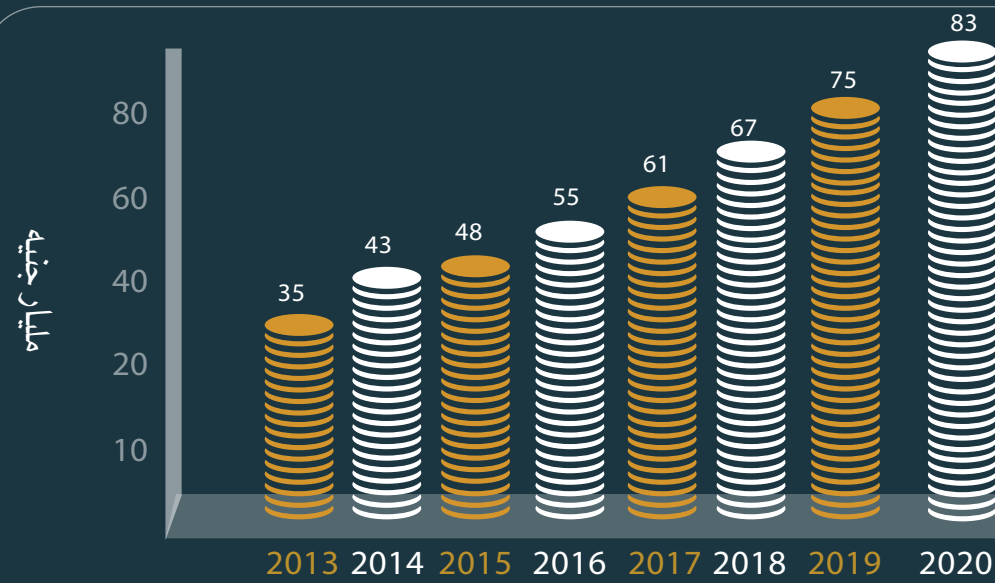
التمويل من خلال سوق رأس المال



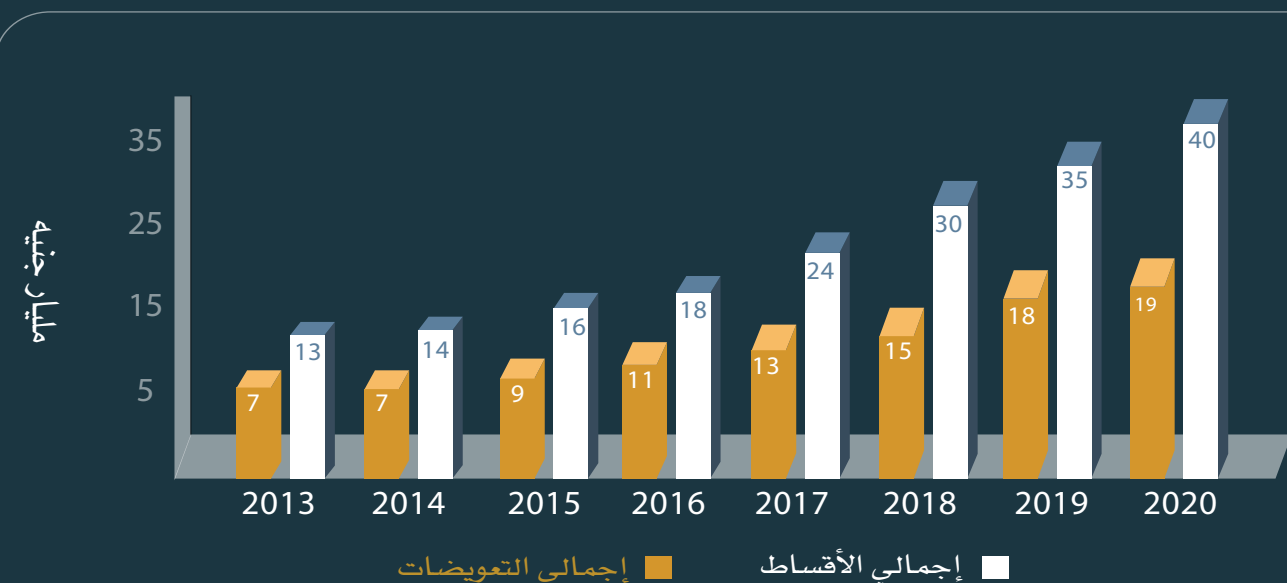
إجمالي الاستثمارات وحقوق المساهمين لشركات التأمين



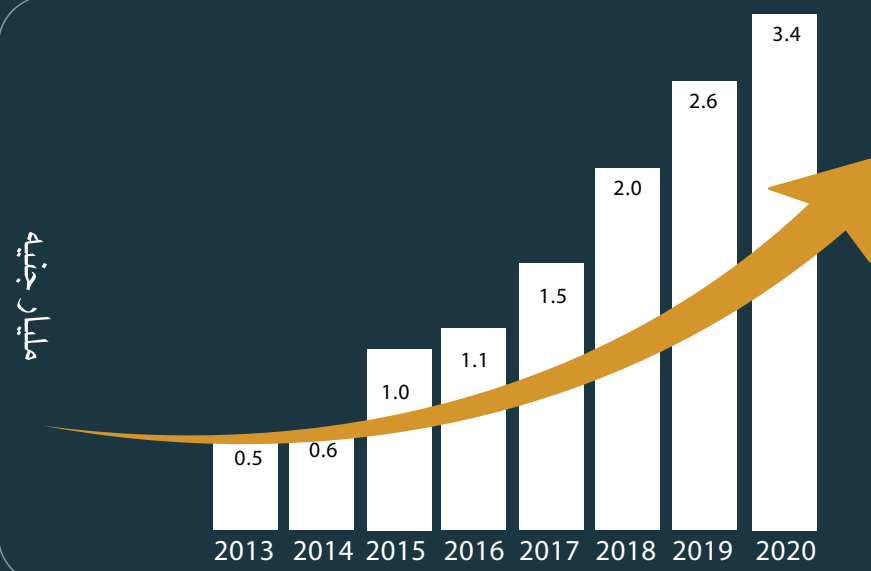
إجمالي استثمارات صناديق التأمين الخاصة



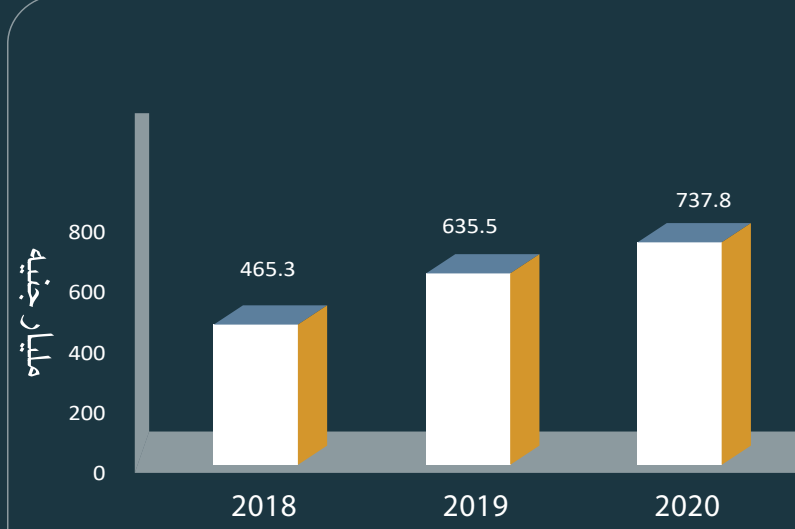
إجمالي الأقساط والتعويضات لشركات التأمين



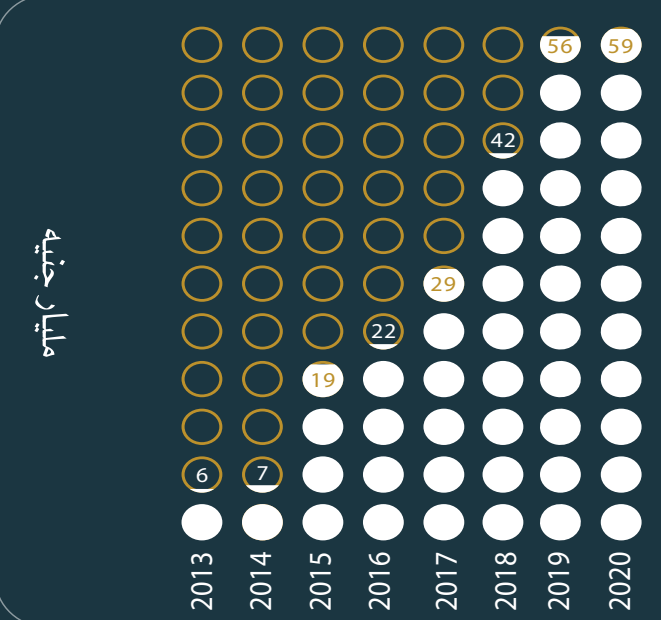
إجمالي حجم التمويل السنوي الممنوح لشركات التمويل العقاري



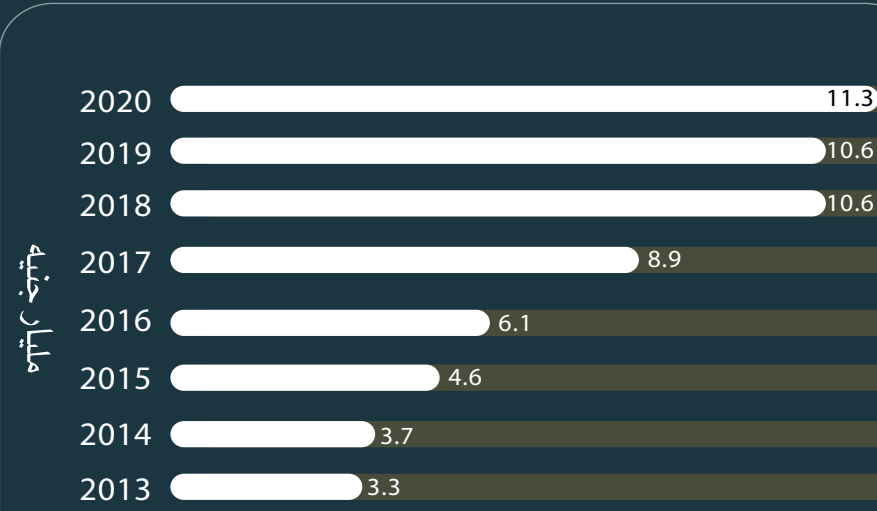
قيمة الإشارات للجهات المشتركة بسجل الضمانات المنقولة



قيمة التأجير التمويلي الممنوح



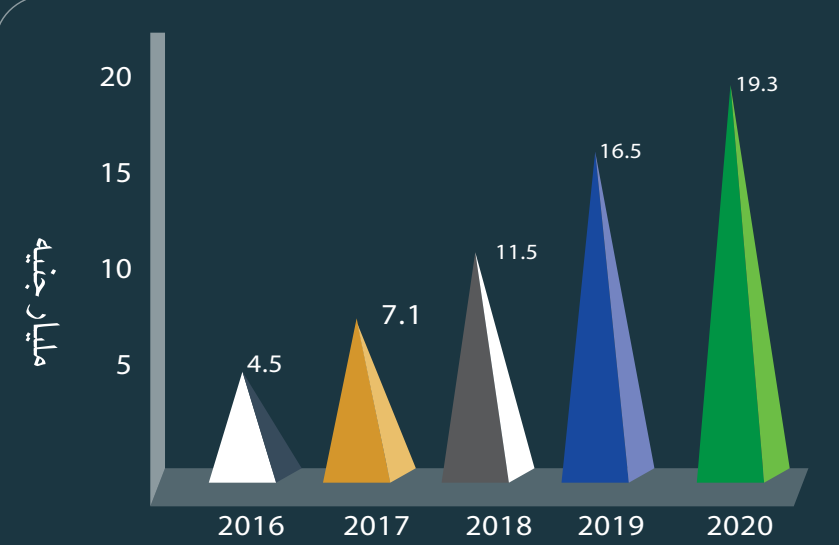
إجمالي حجم الأوراق المخضمة سنوياً



نسبة الإناث للذكور المستفيدين من التمويل متناهي الصغر



إجمالي أرصدة التمويل متناهي الصغر الممنوح





لقطات مضيئة للهيئة العامة للرقابة المالية 2017 - 2021

🏆 فوز رئيس الهيئة بجائزة شخصية العام للقارة الافريقية كأكثر الشخصيات تأثيراً وإنجازاً لعام 2017 (Africa Investor) على مستوى أسواق المال.



🏆 فوز الهيئة بجائزة "الرقب الأكثر ابتكاراً" في أسواق المال بالقارة الافريقية سبتمبر 2018.

🏆 تمكّن الهيئة للعام الرابع على التوالي من إحراز تقدم ملحوظ في المؤشر الفرعى السادس "حماية حقوق صغار المساهمين" بفقرها 15 مركزاً في الترتيب لعام 2020 من المركز 114 واحتلالها للمركز 57 في مؤشر بيئة الأعمال (Doing Business Report) - وهو أعلى تصنيف تحصل عليه مصر بين كافة المؤشرات التي تدخل في تقييم البنك الدولي نتيجة للقرارات التي صدرت عن مجلس إدارة الهيئة بهدف تعزيز حماية حقوق صغار المساهمين.

🏆 انضمام الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الاوسط لمجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board (FSB) في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية.

🏆 انضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية (NGFS) الهادفة للتحويل إلى النظام المالي الأخضر، وذلك في خطوة لتعزيز تواجد الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر، انعكاساً لجهودها في مجال التنمية المستدامة.

🏆 انضمام الهيئة إلى منتدى التأمين المستدام (SIF) والذي يضم 23 دولة، لتكون مصر ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كخطوة نوعية نحو تعزيز وجود الاقتصاد المصري على خريطة الاقتصاد الأخضر العالمي.

🏆 إنشاء المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، في خطوة تعزز حق المتعاملين في اللجوء لآليات تكفلها لهم التشريعات المنظمة للأسواق المالية غير المصرفية، وتتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة لتسوية وحل النزاعات التي تنشأ من مقدمي الخدمة.

🏆 تخريج الدفعة الأولى من الماجستير المهني في حوكمة الشركات المقدم من مركز المديرين المصري التابع للهيئة بالتعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

🏆 بدء الدراسة لأول دفعة في برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالتعاون مع معهد IEB الاسباني، وقد حصل البرنامج على المركز الأول كأفضل ماجستير في اسبانيا خلال العامين الماضيين 2019-2020.



🏆 انتخاب رئيس الهيئة رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة GEMC ونائباً لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال IOSCO.



2019 #72



تحسن ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق
صغار المساهمين بتقدمها 9 مراكز.

2020 #57



تحسن ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق
صغار المساهمين بتقدمها 15 مركزاً.

تقدم مصر 78 مركزاً

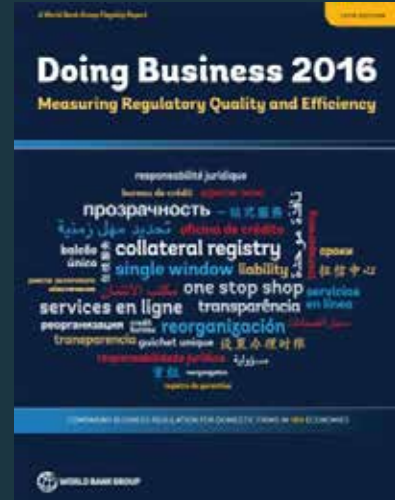
فى المؤشر الفرعى السادس
”حماية حقوق صغار المساهمين“
المنوط بمهام الهيئة، طبقاً لتقرير
ممارسة الأعمال خلال خمس
سنوات، حيث كان الترتيب 114 فى
عام 2017 وارتفع إلى المركز 57 فى
عام 2020. كما تقدم ترتيبها 57
مركزاً خلال فترة التقرير.

2015 #135



ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق صغار
المساهمين 135.

2016 #122



تحسن ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق
صغار المساهمين بتقدمها 13 مركزاً.

2017 #114



تحسن ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق
صغار المساهمين بتقدمها 8 مراكز.

2018 #81



تحسن ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق
صغار المساهمين بتقدمها 33 مركزاً.



التواجد الدولي للهيئة العامة للرقابة المالية 2021 - 2017



- 9. المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO.
- 10. الاتحاد الدولي للعقارات FIABCI.
- 11. المنتدى الدولي لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR.
- 12. المنتدى الدولي لضمان حقوق حملة وثائق التأمين.
- 13. مجلس الاستقرار المالي FSB.
- 14. النظام المالي الأخضر NGFS.

- 1. الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF.
- 2. الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR.
- 3. الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- 4. منظمة التأمين الإفريقية AIO.
- 5. منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين.
- 6. المنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS.
- 7. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA.
- 8. الشراكة المتوسطة لهيئات أسواق المال MPSR.

مجمع المعرفة للثقافة المالية Financial Literacy Knowledge Hub

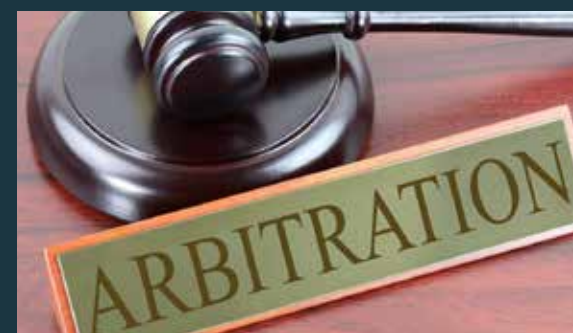
الافتتاح المتوقع: يونيو - يوليو 2021

يعد مجمع المعرفة للثقافة المالية منصة علمية معرفية تهدف إلى صناعة المعرفة والثقافة المالية والتوعية بها من خلال نشرها بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي. ويمثل مجمع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد وهي: معهد الخدمات المالية، ومركز المديرين المصري، ومركز التحكيم والتسوية في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام.

وفي قلب مجمع المعرفة، ستستقر الإدارة المركزية للبحوث والسياسات لإطلاق العديد من الدراسات والبحوث التي ستكون ركيز أساسية في إطلاق العديد من مبادرات تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وكذلك في تقوية الإطار الرقابي والمؤسسى والتشريعي.



Financial Literacy Knowledge Hub مجمع المعرفة للثقافة المالية



معهد الخدمات المالية

تأسس معهد الخدمات المالية في يوليو 2010 بقرار رئيس الجمهورية رقم 260 لسنة 2010 وفقا للقانون رقم 10 لسنة 2009 والذى أنشئ بهدف إعداد جيل يخدم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بمصر. وقد جاءت استراتيجية وأهداف المعهد منسجمة مع احتياجات القطاعات المالية غير المصرفية، وانطلاقا من دور المعهد في تنمية الموارد البشرية في القطاع وإيماناً منه بأهمية تأهيل وتدريب العاملين بكافة المستويات كان عليه توفير البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعرفي والتطبيقي، بالإضافة إلى ترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العملية والعلمية. ويهدف المعهد إلى نشر العلوم والثقافة المالية وتوعية المستثمر من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وتبادل المعلومات والخبرات والتعاون على المستويات المحلية والعربية والدولية في كل ما من شأنه رفع مستوى العمل المالي غير المصرفي في مصر. كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي والعمل على نشر الثقافة والتوعية.

الأهداف الاستراتيجية

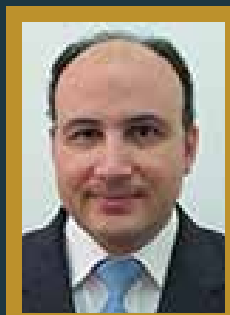
- تأهيل المهتمين والعاملين بمجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستويين المحلى والإقليمي للحصول على الدرجات العلمية والمهنية في هذا المجال من المعاهد والهيئات العلمية المتخصصة.
- المساهمة في نشر الوعي والربط بين أنشطة وأسواق وأدوات التمويل غير المصرفية.
- إعداد البرامج العامة والمتخصصة اللازمة لتأهيل الأفراد والجهات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لتأهيل العاملين والمهنيين بالقطاع المالي غير المصرفي داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.
- التواصل مع مراكز ومعاهد التدريب والهيئات التعليمية والمهنية المتخصصة في الداخل والخارج بهدف تبادل الخبرات.
- إعداد الدراسات ونشر الأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي.



مجلس إدارة معهد الخدمات المالية



د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة



أ. هشام رمضان
مساعد رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021



د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021



القاضي / خالد التشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020



د. خالد سري صيام
أستاذ الحقوق بجامعة عين شمس



د. أيمن رجب
عميد كلية الدراسات العليا
بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا



أ. ناجي فهمي
رئيس الإتحاد المصري للتمويل العقاري



أ. محمد ماهر
رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية



أ. علاء الزهيري
رئيس الإتحاد المصري للتأمين

مركز المديرين المصري

تأسس مركز المديرين المصري عام 2003 تحت مظلة وزارة التجارة الخارجية ليصبح أول مركز في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم أنشطة وخدمات التدريب والاستشارات والبحوث للشركات والمؤسسات العامة والخاصة عن موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأفضل الطرق لتحقيق استدامة الأعمال.

وقد تمكن المركز خلال ما يقرب من عقدين من الزمن بمجرد إعادة تنظيمه كمركز تابع لوزارة الاستثمار عام 2004، من ترك انطباعاً قوياً وإيجابياً لدى مجتمع الأعمال المحلي والإقليمي من خلال تشجيع البحوث في مجالات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والقضايا ذات الصلة، وكذلك الارتقاء بمستوى تطبيق تلك المبادئ في مختلف المؤسسات.

ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

وقد توجت جهود المركز بأن تم اختياره في أكتوبر 2010 من قبل المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) كـ "مركز تميز عالمي في الحوكمة" يقدم خدماته وفقاً لأفضل المعايير الدولية.

ومنذ نقل تبعية مركز المديرين المصري من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في نهاية عام 2011، ازداد نشاط مركز المديرين ازدياد كبير وملحوظ على مستوى ما يقدمه من خدمات تدريبية واستشارية وبحثية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والموضوعات المتصلة بها، فضلاً عن استحداث برنامج الماجستير المهني في الحوكمة باللغتين والذي يقدم بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

الأهداف الاستراتيجية

- أن يكون المركز رائداً في السوق في مجال تقديم خدمات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- تأسيس مجتمع ذو منظومة تضمن مصالح كافة الأطراف المعنية.
- نشر الوعي بقواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأفضل الممارسات الدولية المرتبطة بها.
- زيادة القدرة الاستيعابية للمجتمع ككل من خلال عقد البرامج والدورات التدريبية ذات المستوى العالمي والمُعترف بها دولياً.
- تقديم الدعم المطلوب لمجتمع الأعمال من أجل تطبيق قواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- مساعدة الجهات التشريعية والرقابية في سن القرارات الملزمة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.



مجلس أمناء مركز المديرين المصري



د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة



د. نهلة كمال
مدير شؤون الاتصالات والعلاقات المؤسسية
وعضو مجلس إدارة بشركة نسلة مصر



المستشار / رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



د. أحمد عز الدين
العضو المنتدب لشركة مستشفى كليوباترا



السيدة / سها سليمان
الرئيس التنفيذي لشركة أور للتأجير التمويلي



السيدة / هبه أبو رابية
مستشار محافظ البنك المركزي للموارد البشرية



أ. أيمن قنديل
الرئيس التنفيذي لشركة أكسا مصر للتأمين

المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

أنشئ المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 335 لسنة 2019، ليختص منفرداً بالتحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين تلك الشركات وهذه الجهات، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات وهذه الجهات بمناسبة مباشرتها لنشاطها. ويعد هذا المركز انطلاقة قوية في مجال الوسائل البديلة لفض المنازعات لما تنبأه من أسس ومعايير محايدة تضمن حل منازعاته بثقة، وحيدة، وسرعة، وانعكست تلك الأسس والمعايير ليس فقط على القواعد والمبادئ المنظمة لعمل المحكمين والوسطاء والخبراء، بل؛ وكذلك على تشكيل مجلس الأمناء وذلك على النحو الوارد بالنظام الأساسي لمركز التحكيم والذي صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3597 لسنة 2020.

الأهداف الاستراتيجية

- إدارة ملفات التحكيم والوساطة وغيرها من الوسائل البديلة بما يسهم بالفصل في المنازعات على نحو سريع وفعال.
- ميكنة إجراءات التحكيم والوساطة وتقديمها بطريقة مؤمنة.
- التوعية بمزايا التحكيم (نشر ثقافة التحكيم) ومميزات المركز ودوره في تسوية المنازعات المالية غير المصرفية بطرق مختلفة.
- إبرام اتفاقيات تعاون مع المؤسسات النظرية.
- المشاركة في الندوات الدولية لتعزيز اسم المركز.
- اعداد مؤتمر سنوي دولي.
- التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات مع مراكز التحكيم في الدول الأخرى بما يسهم في تطوير وسائل وآليات التي يعتمد عليها المركز.
- رفع كفاءة الموظفين بالمركز لضمان حسن إدارة الملفات وتسيير الأعمال عن طريق إبرام اتفاقيات مع مراكز تدريب واعداد لتنمية قدراته.



مجلس أمناء المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية



د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة



د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
منذ يناير 2021



المستشار / رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



القاضي / خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020



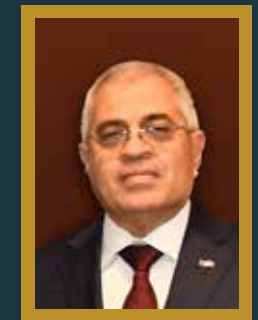
د. سويلين حسونة
خبير قانوني



السيدة / داليا يوسف
خبير اقتصادي



المستشار / نبيل صادق
نائب رئيس محكمة النقض



المستشار / أحمد سعيد خليل
نائب رئيس محكمة النقض
ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المركز الإقليمي للتمويل المستدام

نطاق العمل : أفريقيا والشرق الأوسط

شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في مبادرة طموحة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لمعهد الخدمات المالية والمكرس خصيصاً لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي. ونشر الوعي بأهمية التمويل المستدام واستحداث المنتجات المالية الخضراء للسوق المالي غير المصرفي المحلي والإقليمي بشكل خاص. وتعني المبادرة بالترويج لمبادئ التمويل الأخضر والتأمين المستدام، وتشجيع القطاع الخاص على إصدار الأدوات المالية الخضراء المتنوعة والتي تشمل (السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، والصكوك الخضراء وصناديق المعاشات الخضراء واقساط التأمين الخضراء ... وإلخ). وهو ما يعد حلقة صغيرة ومتوافقة مع استراتيجية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية الشاملة لدمج مبادئ التنمية المستدامة في كافة القطاعات المصرية وعلى كافة الأصعدة.

وتعتبر تلك الخطوة عن استراتيجية الهيئة لإتاحة الفرص أمام الشركات المصرية لعمل استثمارات وشراكات مع نظرائها في الإقليم الأفريقي والعربي، وبناء قدرات تلك الشركات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وهو ما يعد أحد أدوار الهيئة لتطوير السوق المالي غير المصرفي المحلي والأفريقي.

الأهداف الاستراتيجية

- تنسيق السياسات والجهود العامة على الصعيد الإقليمي.
- تشجيع حركة الاستثمارات الخضراء والمستدامة على المستوى الإقليمي.
- مواءمة معايير ومبادرات التمويل المستدام مع المعايير العالمية.
- إنشاء مجمعة محلية وإقليمية من خبراء التمويل المستدام.
- توفير الوصول إلى المعلومات والبحوث والمعرفة حول الاتجاهات وتوصيات السياسة العامة للتمويل المستدام في المنطقة
- تشجيع وإشراك المستثمرين ومجموعات الأعمال ورجال الأعمال للمساهمة في الحركة العالمية نحو الاستثمارات المستدامة
- تعزيز نموذج العمل من أجل الاستدامة
- توفير بناء القدرات لإنشاء مجموعة من الخبراء
- إنشاء روابط لتعزيز الاستثمارات المستدامة بين الأقاليم
- إنشاء روابط وشراكات مع بنوك التنمية والمؤسسات الدولية وصناديق المشروعات الصديقة للبيئة



المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام



د. داليا عبد القادر
رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك
التجاري الدولي (CIB).



د. حسين أباطة
مستشار التنمية المستدامة
والاقتصاد الأخضر.



د. محمود محيي الدين
رئيس المجلس الاستشاري
المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي
(IMF) والمبعوث الخاص للأمم المتحدة
المعني بتمويل أجندة التنمية.



د. جيمس زان
رئيس شعبة الاستثمار والمشروعات
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (UNCTAD).



د. السيد تركي
خبير الاستدامة وكبير مستشاري
اتحاد الصناعات المصرية.



السيدة / ندى العجيزي
الوزير المفوض ومدير إدارة التنمية
المستدامة والتعاون الدولي بجامعة
الدول العربية.



السيد / مارك هالي
كبير مستشاري الشبكة الدولية
للمراكز المالية من أجل الاستدامة
(FC4S).



د. عبيد الزعابي
الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق
المالية والسلع بدولة الإمارات العربية
المتحدة.



د. عائشة محمود
المستشار الخاص لمحافظ البنك
المركزي النيجيري للخدمات
المصرفية المستدامة



السيدة / سونيا جيبس
المدير التنفيذي ورئيس التمويل
المستدام بمبادرات السياسة العالمية
لمعهد التمويل الدولي (IIF).



السيد / روبرت باتالانو
القائم بأعمال رئيس شعبة الأسواق
المالية بمنظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية (OECD).



أغسطس 2018
اعتماد مجلس إدارة الهيئة لأول
استراتيجية شاملة للأنشطة
المالية غير المصرفية
2018 - 2022

النظريات والأدبيات



القطاع المالي والنمو الاقتصادي

- ☞ (1996) Rajan & Zingales: القطاع المالي غير المصرفي يسهم في تحفيز وتشجيع النمو الاقتصادي نظراً لعدة أسباب مالية منها تخفيض تكاليف رأس المال مما يرفع من معدلات تمويل الأنشطة الرأسمالية والتوسعية.
- ☞ (2009) Guiso: انصبت الدراسة على دولة إيطاليا، وجدت أن نسبة بدء وإنشاء الأعمال تزيد بنسبة 25% في الأقاليم الأكثر تطوراً مالياً عنها في الأقاليم الأقل تطوراً مالياً، كما أن الشركات في الأقاليم الأعلى تطوراً مالياً تنمو بمعدلات أسرع 6% من الشركات في الأقاليم الأقل تطوراً مالياً، وتوفر معدل نمو أعلى لدخل الفرد.



هيكل النظام المالي الأمثل

- ☞ (2015) Sahay et al.: ذكرت دراسة لصندوق النقد الدولي والتي تم تطبيقها على 176 دولة خلال الفترة 1980 - 2013، إلى أن قدرة القطاع المالي على التأثير في النمو الاقتصادي تقل مع كبر حجم البنوك.
- ☞ (2005) Balbol et al.: قام بدراسة هيكل القطاع المالي المصري وعلاقته بإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1974-2002، خلصت الدراسة إلى الدور المهم الذي يلعبه تطور القطاع المالي في زيادة كفاءة عوامل الإنتاج الكلية.
- ☞ (2016) Langfield & Pagano: الاتجاه نحو تركيز القطاع المالي في العديد من الدول الأوروبية نحو الهيكل المصرفي في مقابل الأسواق المالية قد ترتب عليه زيادة المخاطر النظامية وانخفاض في معدلات النمو، حيث إنه عندما يحدث زيادة في حجم الهيكل المصرفي يحدث اختلال وانخفاض في كفاءة توجيه المدخرات ومنح التمويل.



الأبعاد الاجتماعية لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

- ☞ (2009) Demirguc & Leine: تطور القطاع المالي غير المصرفي يسهم بشكل كبير في تخفيض مستويات الفقر وذلك من خلال عدة مسارات. فانخفاض تكلفة الوصول إلى الخدمة يعد عنصراً هاماً مما يعزز من قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة على تحسين جوانب الحياة مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية بصورة أفضل.



نظرة عامة على الخدمات المالية غير المصرفية

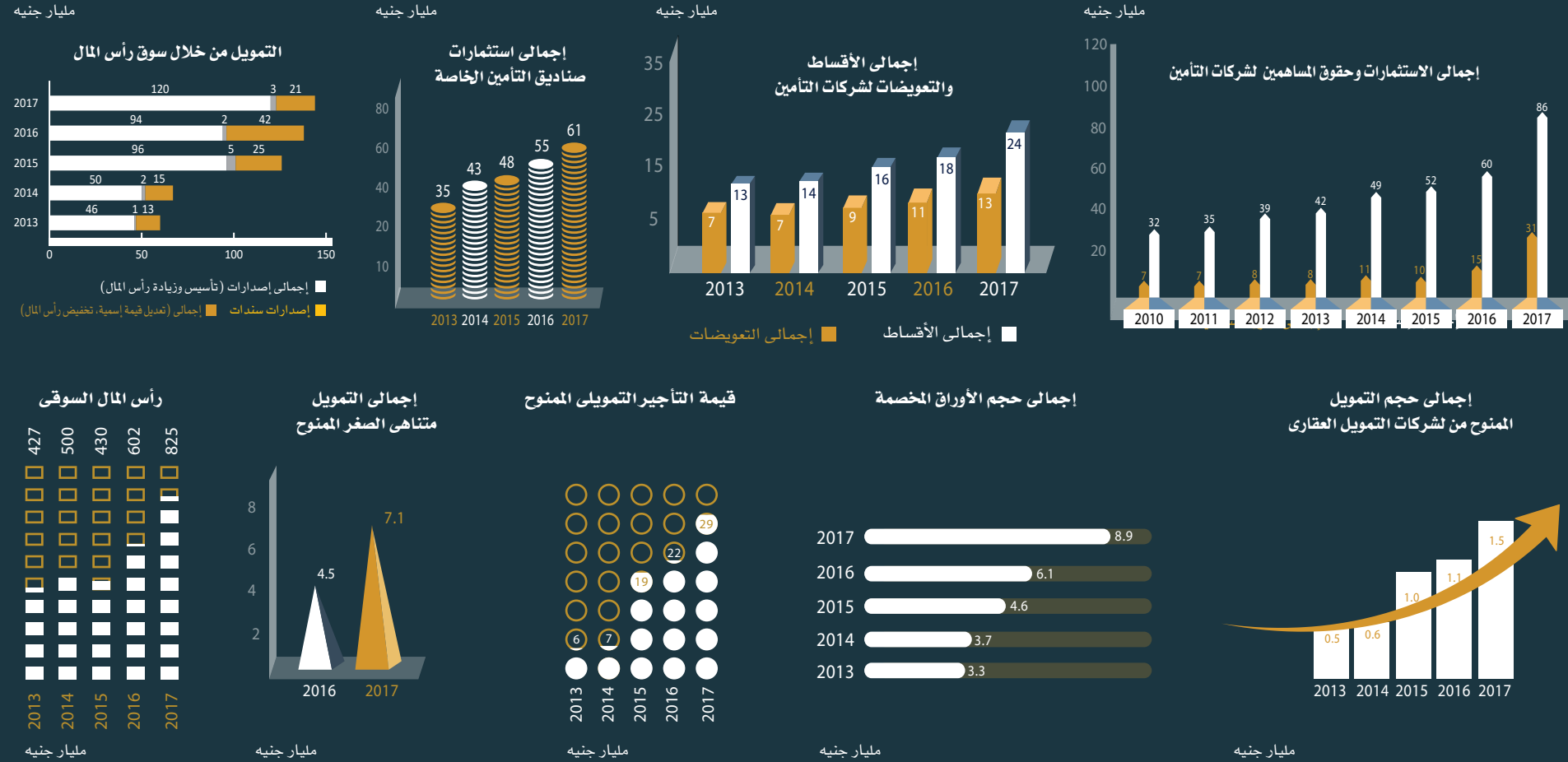
- ☞ (2004 a.b, 2005, 2007 and 2009) Omran: أهمية توجه الحكومة نحو توسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة للدولة من خلال قيد وطرح عدد من هذه الشركات بالبورصة المصرية وبما يؤدي لخضوعها لحكومة أفضل وكذلك تحسين أدائها، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات السابقة والأدبيات في هذا الشأن؛ حيث أوضحت أن مساهمة القطاع الخاص في ملكية الشركات المملوكة للدولة يكون له انعكاس إيجابي على الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركات.



ملخص الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية

2018 - 2022

تطور أداء القطاع المالي غير المصرفي



تحليل SWOT



نقاط القوة

- استقلالية الإطار المؤسسي للقطاع بحكم الدستور.
- التنوع القطاعي الذي يحظى به القطاع (سوق مال- تأمين- تمويل عقاري- تأجير تمويلي وتخصيم - تمويل متناهي الصغر).
- خبرات متراكمة لبعض القطاعات (مثل سوق المال والتأمين).

نقاط الضعف

- عدم وجود استراتيجية واضحة للقطاع.
- ضعف انفتاح القطاع على العالم.
- حادثة تركيز القطاع على الوصول إلى الفئات المهمشة (والمرأة والشباب).
- قلة معدلات الابتكار والإبداع في القطاع.
- ضعف تركيز القطاع على الاستدامة.
- ضعف القدرات البشرية في بعض القطاعات.
- ضعف نظم إدارة المخاطر.

الفرص

- هو اقتصادي يعزز الطلب على الخدمات المالية.
- سوق ضخم سكانياً مما يعزز فرص النمو المستقبلي.
- الاحتياج القومي لرفع معدلات الادخار.
- اهتمام قومي بالشمول المالي.
- سياسات تركز على تحرير القطاعات الاقتصادية.
- أوضاع اقتصادية (سعر فائدة مرتفع) تعطي ميزة تنافسية للخدمات المالية غير المصرفية.
- خطط تعديل البنية التشريعية تفتح الطريق للتطوير.

التحديات

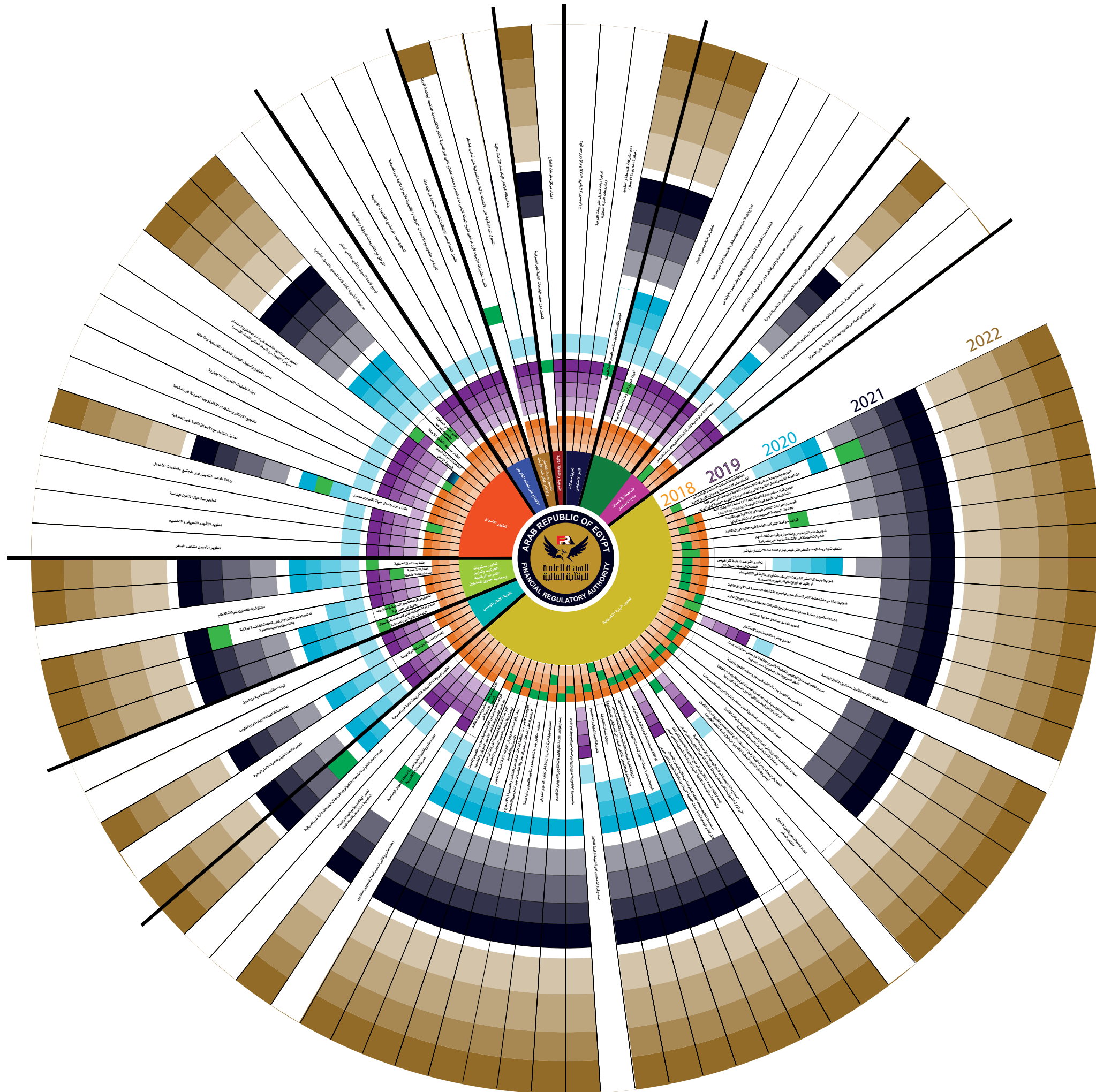
- المنافسة التي تفرضها الأدوات المستحدثة التي تعتمد على التكنولوجيا.
- منافسة متزايدة من دول المنطقة التي تركز على تنمية القطاع المالي.
- ضعف الوعي بالأدوات المالية غير المصرفية والتركيز على القطاع المصرفي.
- التزامات دولية بتحرير الخدمات تفرض التزامات على القطاع.

محاور الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالى غير المصرفى

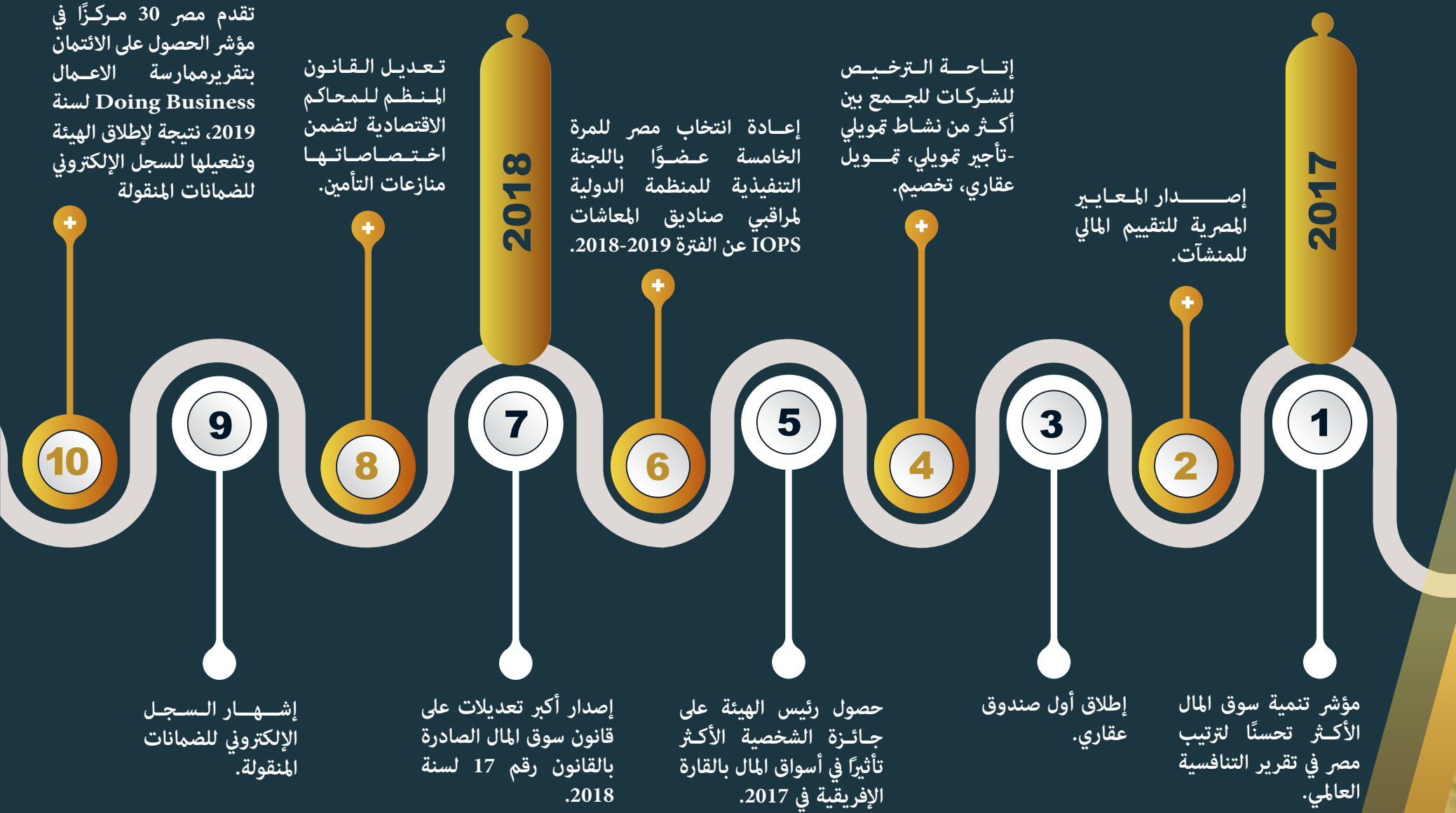


الساعة الاستراتيجية Strategy Clock

تعتبر الساعة الاستراتيجية أداة فعالة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية 2018-2022. والتي يتم من خلالها تحديد توقيتات وموقف تنفيذ عناصر كل محور من المحاور العشرة.



أهم الأحداث 2017 - 2021



صدور أحكام وشروط وإجراءات
الترخيص بمزاولة نشاط بورصات
العقود الآجلة للتداول على العقود
المشتقة من الأوراق المالية المقيدة
بإحدى بورصات الأوراق المالية.

صدور قرار إنشاء مجمعة
التأمين الإجباري على
السيارات.

مجلس إدارة الهيئة
يوافق على مشروع
قانون استقلالية وإعادة
تنظيم الهيئة تطبيقاً
لأحكام الدستور المصري
لسنة 2014 وإرساله
للجهات المختصة لاتخاذ
إجراءات استصداره.

مجلس إدارة هيئة
الرقابة المالية يوافق
على مشروع قانون
التمويل الاستهلاكي
وإرساله للجهات
المختصة لإصداره.

إصدار النظام الأساسي
لصندوق ضمان حملة
الوثائق والمستفيدين منها
لدى شركات التأمين.

تعديل النظام الأساسي
لصندوق الحكومي
لتغطية الأضرار الناتجة
عن الحوادث المجهلة
لمركبات النقل السريع.

الأمم المتحدة تختار رئيس
الهيئة لترأس المجموعة
الاستشارية للهيئات
الرقابية لأسواق المال
بالأمم المتحدة 2018.

إطلاق الاستراتيجية
الشاملة
للأنشطة المالية
غير المصرفية
2018-2022

انضمام الهيئة لمنتدى التأمين
المستدام.
Sustainable Insurance
Forum (SIF)

السماح لجهات التمويل
متناهي الصغر بمزاولة
نشاط التأجير التمويلي
متناهي الصغر.

انضمام الهيئة لمبادرة
"الاتفاق العالمي" للأمم
المتحدة.

مجلس إدارة الهيئة يصدر
عدد 197 قرارًا خلال عام
2018 من بينهم 50 قرارًا
رقابياً وموافقات و74 قرار
لتنظيم الأسواق المالية غير
المصرفية و73 قرارًا يخص
شؤون الهيئة الداخلية.

انتخاب الهيئة رئيساً
للشراكة المتوسطية
لهيئات أسواق المال
للدورة 2018-2020 .

فوز الهيئة بجائزة "الرقيب
الأكثر ابتكاراً" في أسواق
المال بالقارة الأفريقية.

إصدار القانون رقم
176 لسنة 2018
لتنظيم نشاطي التأجير
التمويلي والتخصيم.

فوز الهيئة بعضوية
مجلس إدارة المنظمة
الدولية لهيئات أسواق
المال IOSCO للفترة
2018-2020، وذلك
للمرة الثالثة على
التوالي.

مجلس إدارة الهيئة يوافق على تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية بإضافة بعض الأحكام المنظمة لعمليات المقاصة والتسوية للمشتقات المالية والأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

مجلس إدارة الهيئة يوافق على تعديل قانون التمويل متناهي الصغر، ليشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب متناهية الصغر، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

صدور قرارى رئيس الوزراء بشأن إنشاء صندوق التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهرى (ما يقرب من 24 مليون طالب).

الهيئة تكرم المتفوقين من أبناء العاملين بها.

إعادة تنظيم قواعد صندوق حماية المستثمر بتوسيع نطاق تغطية المخاطر غير التجارية لتشمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

تشكيل مجلس أمناء مركز التحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.

إنشاء أول صندوق استثمار خيري لدعم ذوى الاحتياجات الخاصة وصندوق الاستثمار الخيري لدعم التعليم (صندوق عطاء).

إعادة انتخاب مصر للمرة السادسة على التوالي باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS للفترة 2020-2021.

إصدار أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر.

انضمام الهيئة للشبكة الدولية للمراكز المالية للاستدامة The International Network of Financial Centers for Sustainability (FC4S).

الهيئة تصدر تقرير الاستدامة السنوي لعام 2018، ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة في مصر.

مجلس إدارة الهيئة يوافق على مشروع قانون التأمين الموحد وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

الهيئة تضع قائمة مراقبي البيئة الدوليين المستقلين والتي تمكن الجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء للاختيار من بينها بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري.

مجلس إدارة الهيئة يوافق على مشروع قرار بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره Regional Center For Sustainable Finance (RCSF).

مشاركة الهيئة في أنشطة أسبوع المستثمر العالمي 2019، والذي تطلقه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO".

السماح لشركات التمويل متناهي الصغر بتقديم منتج تمويلي جديد يطرح للمرة الأولى في قطاع التمويل متناهي الصغر، ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية ويطلق عليه منتج التمويل الأصغر (Nano Finance).



الهيئة تنفذ لأول مرة فى تاريخها اختبارات الإجهاد لقياس مدى تحمل وحدات القطاع المالي غير المصرفي للمتغيرات والآثار الاقتصادية الناتجة عن استمرار جائحة كورونا.

إضافة سداد أقساط وثائق التأمين لقائمة الخدمات التي تمولها شركات التمويل الاستهلاكي.

إصدار مشروع قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية.

تعديل بعض أحكام قانون مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر ليمتد لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة.

مجلس إدارة الهيئة يصدر قراراً بشأن وقف منح ترخيص جديدة لشركات الوساطة فى التأمين وإعادة التأمين.

صدور القانون رقم (143) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية، لتنظيم عمليات المقاصة والتسوية.

اعتماد أكبر تعديل يتم على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 منذ نوفمبر 2018.

حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة تطبيقاً لأفضل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

إصدار ضوابط تشكيل مجالس إدارات شركات الإيداع والقيود المركزي.

الرقابة المالية عضوًا بمجلس الاستقرار المالي.

الرقابة المالية تبادر بخفض مقابل خدماتها للفحص والدراسة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة.

مجلس إدارة الهيئة يصدر قراراً بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة فى مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة فى مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي.

إصدار ضوابط مزاولة صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة.

الهيئة العامة للرقابة المالية
البنوك المصرية وشركات التأمين
البنوك الأجنبية وشركات التأمين
البنوك الدولية وشركات التأمين

التعاقد مع بيت خبرة عالمي للاستشارات الإكتوارية لوضع أول جدول إكتواري فى مصر لخدمة صناعة تأمينات الحياة.

صدور القرار رقم (46) لسنة 2021 بالسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية والتي تتم من خلال شركات السمسرة بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية.

صدور القرار رقم (57) لسنة 2021 بتعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص لأدوات الدين.

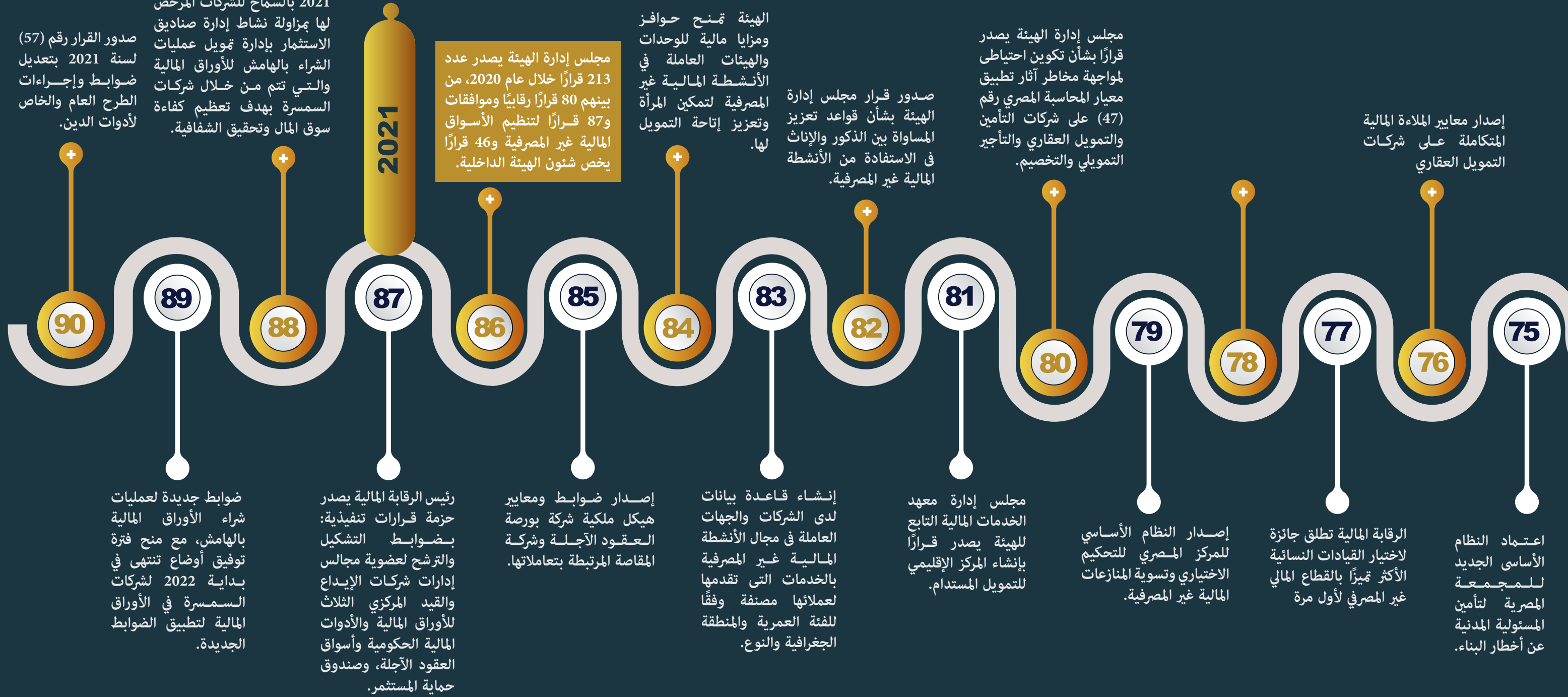
مجلس إدارة الهيئة يصدر عدد 213 قرارًا خلال عام 2020، من بينهم 80 قرارًا رقابيًا وموافقات و87 قرارًا لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية و46 قرارًا يخص شئون الهيئة الداخلية.

الهيئة تمنح حوافز ومزايا مالية للوحدات والهيئات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية لتمكين المرأة وتعزيز إتاحة التمويل لها.

صدور قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن قواعد تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية.

مجلس إدارة الهيئة يصدر قرارًا بشأن تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) على شركات التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم.

إصدار معايير الملاءة المالية المتكاملة على شركات التمويل العقاري



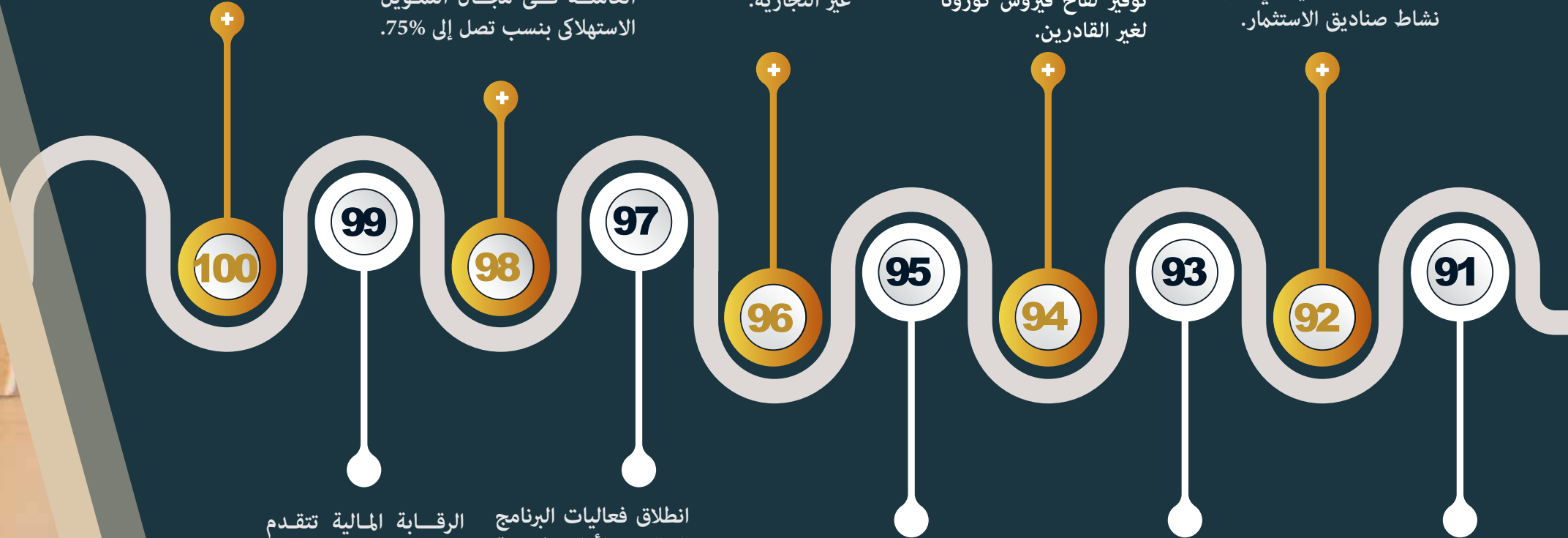
صدور قرار بشأن تنظيم
استثمار صناديق الاستثمار
في القيم المنقولة الأخرى
(المعادن) وذلك في إطار سعي
الهيئة لتطوير أداء الأنشطة
المالية غير المصرفية ومواكبة
الممارسات الدولية في مجال
نشاط صناديق الاستثمار.

الهيئة تساهم بمبلغ 250
مليون جنيه من فوائضها
لدعم مجهودات الدولة في
توفير لقاح فيروس كورونا
لغير القادرين.

تشكيل مجلس إدارة
صندوق حماية
المستثمر من المخاطر
غير التجارية.

في استجابة لمبادرة الرقابة المالية:
خفض تكلفة خدمات الاستعلام
الائتماني عن عملاء الجهات
العاملة في مجال التمويل
الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75%.

انتخاب رئيس الهيئة
رئيساً للجنة الأسواق
النامية والناشئة GEMC
ونائباً لرئيس مجلس إدارة
المنظمة الدولية للهيئات
الرقابية على أسواق المال
IOSCO.



الرقابة المالية تتقدم
بتعديل تشريعى
لاستحداث الية تسمح
بتوريق الحقوق المالية
المستقبلية المتوقعة
للجهات الحكومية
وشركات القطاع الخاص.

انطلاق فعاليات البرنامج
التعليمي لأول دفعة
من الماجستير الدولى
فى الاسواق المالية
بمقر معهد الخدمات
المالية بالتعاون مع
معهد دراسات البورصة
الأسباني لأول مرة في
مصر والشرق الأوسط.

لمواكبة التطور في القواعد
التنظيمية : الرقابة
المالية تصدر ثلاث
أدلة رقابية لحصر كافة
القواعد والمعايير المنظمة
لأنشطة التمويل العقاري
والاستهلاكي والتأجير
التمويلي.

الموافقة على إصدار قواعد ومعايير
اختيار الخبراء الاكتواريين في
الحالات التي تتطلب إجراء تقدير
أو إعادة فحص للاحتياطيات
الحسابية لشركات تأمينات
الأشخاص وتكوين الأموال وفقاً
لنص المادة 54 من القانون رقم
10 لسنة 1981.

الموافقة على مشروع قانون بإتاحة مصدر تمويل
غير مصرفي يتمثل في إمكانية قيام جهات المال
العام والشركات الخاصة التي تقوم بتقديم
خدمات المرافق العامة في الدولة بتوريق
حقوقها المالية المستقبلية وذلك بطرح سندات
توريق مقابل هذه الحقوق على نحو يفيد
العديد من الجهات في الحصول على تمويل من
خلال توريق حقوقها المالية المستقبلية المتوقعة.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

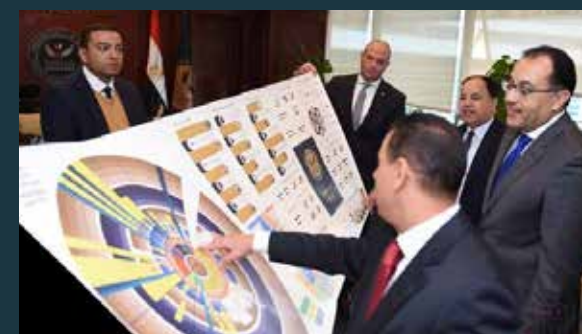
80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

الاحتفال بمرور

قامت الهيئة بعمل احتفالية كبرى بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية فى عام 2019، لتحل محل ثلاث هيئات رقابية فى جهة رقابية موحدة للقطاع المالي غير المصرفي، لتكتمل بذلك 80 عامًا فى خدمة الاقتصاد المصري منذ صدور أول تشريع لنشاط التأمين عام 1939. وقد حضر الاحتفال رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة. وفى اليوم التالي للاحتفال انضم للفعاليات كبار الشخصيات المالية والاقتصادية والأكاديمية الدولية المرموقة فى أنشطة سوق المال والتأمين والتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة على مستوى العالم للتحدث فى عدد من ورش العمل ذات الارتباط الوثيق بقضايا وتطورات الأداء فى الأنشطة المالية غير المصرفية.



عشر سنوات على إنشاء الهيئة



80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939



10 years
ANNIVERSARY



الموقف التنفيذى للمحاور الرئيسية للاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022



المحور الأول تعزيز معدلات النمو الاحتوائي



المحور الأول: تعزيز معدلات النمو الاحتوائي



2

المحور الثاني
جهود الهيئة في تعميق مستويات
الاستدامة في القطاع



المحور الثاني: جهود الهيئة فى تعميق



استحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، وصدور أول تقرير سنوي للاستدامة لجهة حكومية مصرية، في ضوء استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

تشجيع إصدار السندات الخضراء بالموافقة على إعفاء مُصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة.

تشجيع القطاع المالي غير المصرفي على تبني مبادئ الاستدامة؛ حيث نظمت الهيئة ندوة حوارية بمقرها بحضور قيادات قطاع التأمين لإشراكهم في حوار بناء حول أهمية دمج وممارسة مبادئ الاستدامة في قطاع التأمين المصري.

تبني مبادئ الاستدامة داخل الهيئة من خلال عقد عدة لقاءات مع العاملين لنشر المعرفة بالتنمية المستدامة كمفهوم وإلقاء الضوء على مبادئها وأهدافها والخطط الموضوعية لتطبيقها، واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض استهلاك الطاقة والموارد المائية بالهيئة.

انضمام الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية (FC4S Network) المعنية بالاستدامة، وانضمامها إلى منتدى التأمين المستدام SIF، والذي يضم حوالي 23 دولة، لتكون مصر ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. كما انضمت الهيئة لمبادرة "الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم.

الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبي الاستدامة) بالسجل الخاص بتقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

للعام الثاني على التوالي، تقرير هيئة الرقابة المالية السنوي للاستدامة يُهدد للانتقال التدريجي نحو نظام تمويل مستدام وسوق يتسم بالاستدامة.

مذكرة تفاهم بين الرقابة المالية ومركز بصيرة لبحوث الرأي العام.

تشكيل لجنة التأمين المستدام لصياغة التأمين المستدام في مصر والمشاركة في لجنة التنمية المستدامة بالاتحاد المصري للتأمين.

إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام كوحدة داخل معهد الخدمات المالية التابع للهيئة.

مستويات الاستدامة في القطاع



• مشاركة الهيئة مع البنك المركزي المصري والاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركاء التنمية.

• الرقابة المالية تحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل.

• عضوية الهيئة في شبكة البنوك المركزية الهادفة للتحويل للنظام المالي الأخضر (NGFS)، بالإضافة إلى عضوية الهيئة في كلاً من:

- الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)
- شبكة المراكز المالية للاستدامة (FC4S)
- منتدى التأمين المستدام (SIF)
- شبكة التمويل المستدام (SFN)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المبادرة المالية (UNEP-FI)
- مبادئ التأمين المستدام (PSI)

المحور الثاني: جهود الهيئة تمكين المرأة

- ☺ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة، وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- ☺ قيام الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية -والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة- بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها، على أن يراعى في هذه القاعدة تبويب العملاء وفقاً لعدد من المحددات، من ضمنها نوع العميل (ذكر - أنثى).
- ☺ حظر التمييز بين عملاء الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس الجنس (الذكور والإناث) وإلزامها بوضع وتطبيق سياسة تتضمن إجراءات تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية.
- ☺ منح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري - تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة.
- ☺ إطلاق جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي؛ حيث أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزاً في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري، وشركات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي.



فى تعميق مستويات الاستدامة فى القطاع (تابع)

الكوادر النسائية بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية



د. ماريان عازر
مدير مركز المعلومات بالمعهد القومي للاتصالات.



د. رشا راغب
المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب.

زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية بالهيئة العامة للرقابة المالية



أ. سينا حبوس
المدير التنفيذي للمركز الاقليمي للاستدامة.



د. ماريان قلديس
المدير التنفيذي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

افتتاح فعاليات أول برنامج تدريبي لمركز المديرين المصري بعنوان "شهادة عضو مجلس الإدارة" والذي تم تصميمه للكوادر النسائية لتأهيلهن لعضوية مجالس الإدارة، وذلك للانضمام إلى قاعدة بيانات الهيئة للكوادر النسائية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مجموعة البنك الدولي.

تمكين المرأة في المناصب القيادية بهيئة الرقابة المالية لتحقيق رؤية مصر 2030 حيث انضم عنصران من الكوادر النسائية لعضوية مجلس إدارة الهيئة وهما الدكتورة رشا راغب-المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب، والدكتورة ماريان عازر-عضو مجلس النواب السابق ومدير مركز المعلومات بالمعهد القومي للاتصالات لتصبح نسبة التمثيل النسائي بمجلس إدارة الهيئة 25%، كما تم تعيين المستشارة الدكتورة ماريان قلديس المستشار بالادارة العامة للتحكيم و المنازعات الدولية بوزارة العدل مديراً تنفيذياً للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والأستاذة سينا حبوس-مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة مديراً تنفيذياً للمركز الاقليمي للاستدامة.

بالتعاون مع مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية ومرصد المرأة في مجالس الإدارة بكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومؤسسة التمويل الدولية في مصر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، دعت الهيئة العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي لحضور الندوة التفاعلية المجانية عبر الانترنت حول "تعزيز تنوع مجالس إدارة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي - الخطوات القادمة"

دعوة السيدات الراغبات في شغل مقعد بمجالس الإدارة بالشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، لحضور أول ندوة تعريفية لمناقشة تطبيق "تمكين المرأة" عبر المنصات الالكترونية.

اعتمدت الهيئة أكبر حركة ترقية للعاملين بها منذ إنشائها، وكانت المرأة حاضرة في القيادات الجديدة ومثلت 32% من رؤساء الإدارات العامة والمركزية والقطاعات.

توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة والجامعة الأمريكية؛ بهدف تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وتوسيع قاعدة البيانات من الكوادر النسائية. إطلاق تطبيق ذكي عبر الهواتف المحمولة يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.

توقيع هيئة الرقابة المالية تطلق جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزاً بالقطاع المالي غير المصرفي لأول مرة.

قرار بتعزيز المساواة بين الذكور والإناث عند إتاحة التمويل والاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية.

الرقابة المالية تحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل.

منح حوافز ومزايا مالية للشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية لتمكين المرأة وتعزيز إتاحة التمويل لها.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

3

المحور الثالث
جهود الهيئة في تحسين مناخ
الاستثمار



المحور الثالث: جهود الهيئة

1 توفير حماية تأمينية للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية.

إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

2 وذلك بالسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة من غير الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة- ويكون من بين أغراضها الاستثمار- أن تباشر نشاط صناديق الاستثمار مع البنوك والجهات الحاصلة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها.

إجراء تعديل في قواعد مزاولة نشاط صناديق الاستثمار

3 في إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل على حصر الاستثمار الأجنبي في مصر إلكترونياً، ومكافحة غسل الأموال.

توقيع بروتوكول مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

4 دليل حماية المتعاملين. دليل التصويت التراكمي. دليل إصدار الصكوك. دليل خدمات حوكمة الشركات. دليل حماية المساهمين.

إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين

5 في تقديم الخدمات والرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية بصورة رقمية.

التحول الرقمي للهيئة

6 بإضافة سلع وخدمات جديدة تحت مظلة التمويل الاستهلاكي.

تحفيز الإستهلاك وتشجيع المنتج المحلي



في تحسين مناخ الاستثمار

7 فتح آفاق جديدة أمام صناديق الاستثمار لتوظيف مواردها المالية

في مشروعات التنمية الاقتصادية، في قطاعات استثمارية متخصصة من بينها قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية وخدمية مكاملة.

8 تنظيم مزاولة صناديق الملكية الخاصة لتشجيع إتاحة التمويل للمشروعات

لبعض الأنشطة المتخصصة مما يساهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وبما يمكن صناديق رأس المال المخاطر من إعادة الحياة للمشروعات المتعثرة.

9 الهيئة تنظر اقتراحات بشأن ضوابط

إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية لتمويل المشروعات أو ما يعرف بـ Crowdfunding.

10 إجراء تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية

بهدف تحقيق المزيد من الحماية لحقوق الأقلية من المساهمين.

11 خفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة

عن عمليات تداول الأوراق والأدوات المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

12 خفض مقابل خدمات الفحص والدراسة المستحق للهيئة

بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة.

13 خفض التكلفة التي يتحملها صندوق الاستثمار العقاري

بإجازة تقييم الأصول العقارية بواسطة خبير واحد من خبراء التقييم العقاري المقيدين لدى الهيئة.

14 إصدار قرار بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والعقود المالية المستهدفة

في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

15 مجموعة من الاجتماعات الدورية مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية

هيئة الرقابة المالية تجرى مجموعة من الاجتماعات الدورية مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

4

المحور الرابع تقوية الإطار المؤسسي



المحور الرابع: تقوية

4

العمل بالدورة المستندية
المحدثة للإيرادات لرفع
كفاءة تحصيل موارد الهيئة
وحسن ادارتها.

3

تحديث الهيكل التنظيمى
لقطاع تكنولوجيا المعلومات
وتصميم وتفعيل خدماته،
بما يحقق التحول الرقمي
فى أداء المهام الرقابية
والإشرافية للهيئة.

2

تطوير منظومة التصوير
والطباعة المستندية بالهيئة؛
بهدف خفض التكلفة الإجمالية،
وتعزيز الإنتاجية، وتقليل
استهلاك الطاقة (تطبيق منظومة
خدمات الطباعة المدارة).

1

إعداد مشروع قانون استقلالية
وإعادة تنظيم الهيئة العامة
للرقابة المالية والرقابة على
الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية، وجاري مناقشته
بمجلس النواب تمهيداً
لإجراءات استصداره.

8

مواكبة التطورات العالمية فى
مجالات الاستدامة، وإدارة
المخاطر، والمراجعة الداخلية،
والتطوير المؤسسي، والتحول
الرقمي، والرقابة على أساس
المخاطر وتفعيل أدوات
التكنولوجيا الرقابية.

7

تفعيل البنية الهيكلية للموارد
البشرية، بما يسهم فى الارتقاء
بمستوى أداء الخدمات الرقابية، بما
يواكب التطورات الدولية فى معايير
الإشراف والرقابة والتشريعات
المرتبطة بالأسواق المالية غير
المصرفية.

6

إعداد تقرير متابعة تنفيذ
الاستراتيجية بصورة دورية كل
سنة أشهر لتقييم ما تم إنجازه
ومتابعة تنفيذ ما تبقى.

5

تطوير البنية التحتية
للشبكات والحاسبات ووسائل
التخزين، واستكمال تحديث
التطبيقات المستخدمة كنظام
متابعة أعمال الهيئة.

الإطار المؤسسي

11



الانتهاء من تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للهيئة العامة للرقابة المالية.

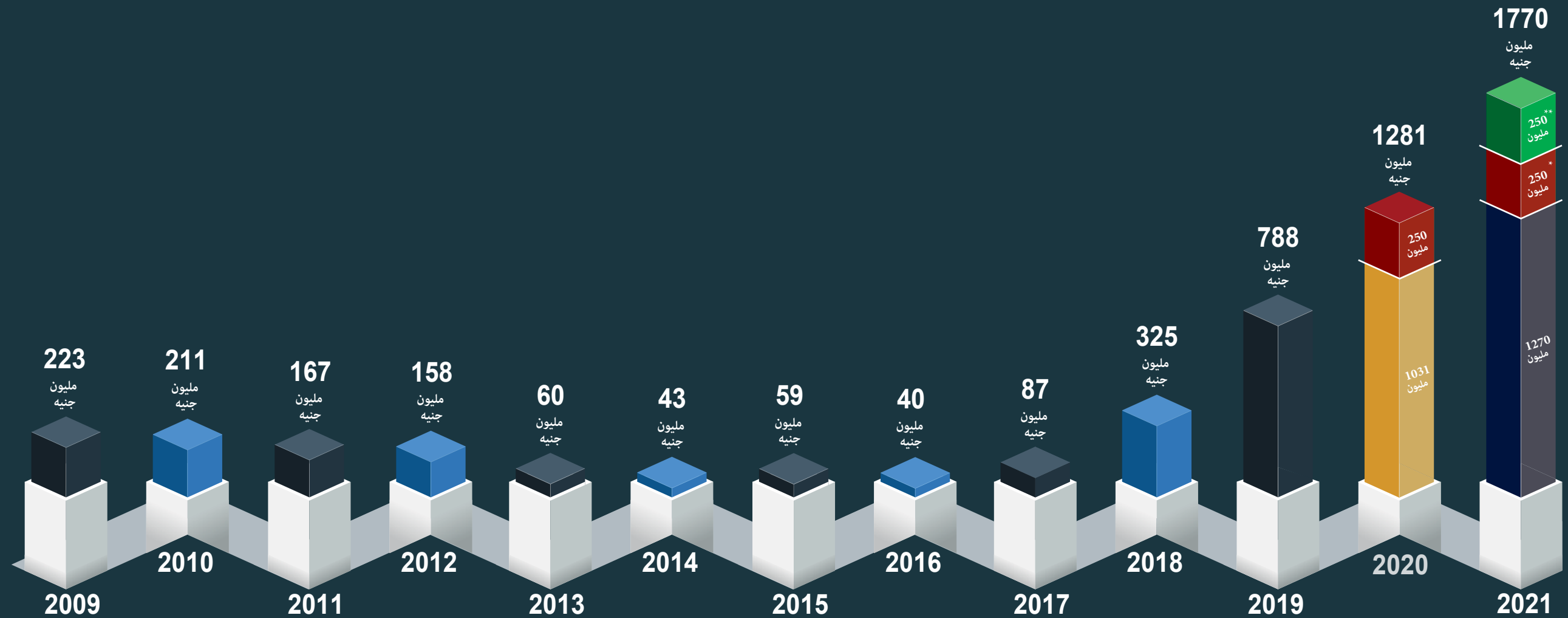
10

تحديث عضوية بعض اللجان الاستشارية بالهيئة والمشكلة من المتخصصين وأهل الخبرة لكل نشاط من الأنشطة المالية غير المصرفية، بهدف إبداء الرأي وتقديم المشورة لتنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

9

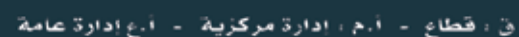
مجلس إدارة الهيئة يوافق على إجراء تعديل على لائحة الموارد البشرية للهيئة، وحظر عمل موظفيها السابقين لدى الجهات الخاضعة لإشرافها لمدة تصل لعام كامل، وذلك لتجنب الوقوع في أي فعل أو ممارسة من جانب العاملين تُمثّل تعارضاً للمصالح بين الهيئة والوحدات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لرقابة الهيئة.

تطور الموقف المالى للهيئة العامة للرقابة المالية



* ساهمت الهيئة بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها لدعم مجهودات الدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.

** ساهمت الهيئة بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها لدعم مجهودات الدولة لتوفير لقاحات فيروس كورونا.



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

5

المحور الخامس
تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات
الرقابية وحماية حقوق المتعاملين



المحور الخامس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز



القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

16 إجراء تعديل في ضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك وبعض الشركات التي تبشر أنشطة مالية غير مصرفية، بإضافة بند جديد يجيز قيام مراقب الحسابات الواحد بمراجعة حسابات ثلاثة صناديق استثمار مختلفة في وقت واحد بحد أقصى، وذلك تجنباً لتعارض المصالح.

17 إلزام الشركات المرخص لها بالقيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات لتحديد القيمة العادلة، بإخطار الهيئة فور تكليفها بالقيام بذلك (الكتاب الدوري رقم (6) لسنة 2020).

18 تعديل معايير الملاءة المالية المطبقة على شركات التمويل العقاري حتى تتسق مع التعديلات الواردة على معايير الملاءة المالية لأنشطة التأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي؛ تمهيداً لبناء نسق موحد يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط تمويلي خاضع لرقابة وإشراف الهيئة.

19 إلزام كافة شركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) والخاص بالأدوات المالية، بما يعادل نسبة (1%) من إجمالي الأصول، وذلك من صافي أرباح العام بعد احتجاز الضريبة.

20 إصدار ضوابط هيكل ملكية الشركة التي تبشر نشاطي الإيداع والقيود المركزي للأوراق والأدوات المالية الحكومية وضوابط تشكيل مجالس إدارة الشركات التي تبشر نشاطي الإيداع والقيود المركزي.

11 حظر الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة (غير المتفرغ) والعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي بالشركات الخاضعة للرقابة الهيئة.

12 إلزام مجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة والخاضعة لرقابة الهيئة بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن 3 من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من المستقلين على أن يكون رئيس اللجنة من ضمنهم.

13 السماح للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بضم أعضاء من خارج الشركة إلى لجان المراجعة الداخلية.

14 إصدار دليل جديد لحماية المتعاملين بجهات التمويل متناهي الصغر.

15 حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة المرخص لها بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية.

المحور الخامس: تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين (تابع)

21 عدم السماح بتعامل الداخلين والأطراف المرتبطة بهم أيا كانت نسبة مساهمتهم في رأس مال الشركة على أي أوراق مالية للشركة خلال خمسة أيام عمل قبل التعامل ويوم عمل بعد التعامل بعد نشر المعلومات الجوهرية.

22 حظر تملك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لحصة مسيطرة في إحدى شركات التأمين، والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر ومفردهم أو من خلال أطرافهم المرتبطة، إلا في شركة تأمين واحدة أخرى تزاوّل ذات النشاط وبنسبة تقل عن (25%) من أسهم تلك الشركة أو حقوق التصويت بها.

23 إصدار النظام الأساسي للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية.

24 إخطار الشركات التي صدر ضد أحد أعضاء مجلس إدارتها حكم جنائي بالالتزام بأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، وكذا قرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام (85، 162) لسنة 2018 والقرار رقم 10 لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام قراري مجلس إدارة الهيئة رقم (85، 162) لسنة 2018، بشأن الشروط الواجب توافرها في عضوية مجالس إدارة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، واتخاذ اللازم بشأنها.

6

المحور السادس
تطوير البيئة التشريعية



المحور السادس: تطوير



البنية التشريعية



المحور السادس: تطوير



البنية التشريعية (تابع)



المحور السادس: تطوير



البنية التشريعية (تابع)



المحور السادس: تطوير البنية التشريعية (تابع)



المحور السابع
تطوير الأسواق والخدمات



المحور السابع: تطوير

• توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري- وحدة مكافحة غسل الأموال وقبول الإرهاب- ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنشاء حاضنة رقابية للابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية.

4

• إصدار قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وتفعيل آليتها على أن تقوم كل من البورصة المصرية وشركة الإيداع المركزي بإعداد وتجهيز النظم الآلية والمتطلبات الفنية للعمل بها.

3

2

• إضافة منتج قويلي جديد للمشروعات متناهية الصغر "النانو"، يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية.

• وضع صناعة التأمين على طريق التحول الرقمي والشمول المالي، لإنشاء قاعدة بيانات تكون بمثابة بنك معلومات لجميع بيانات نشاط التأمين.

1

• خفض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة للأوراق المالية المقيدة بنسبة 41%.

• تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات متخصصة لكافة المتعاملين في السوق.

الأسواق والخدمات



المحور السابع: تطوير

14

• إخضاع نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لتنظيم قانوني متكامل وإدراجه تحت مظلة رقابية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية بين المتعاملين في هذا النشاط.

• تخفيض مقابل خدمات الفحص والدراسة المستحق للهيئة بنسبة 50% للشركات المتوسطة والصغيرة عند تقديمها للحصول على موافقة الهيئة على نشرات الاكتتاب العام بمناسبة التأسيس أو زيادة رأس المال.

13

• رفع نسبة التمويل العقاري للمستثمر الواحد لتصبح 15% بدلاً من 10% وذلك للأغراض السكنية و30% بدلاً من 20% للأغراض غير السكنية وذلك من صافي حقوق الملكية للممول.

12

• تقديم مشروع قانون لتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك تطبيقاً لتبنى الدولة المصرية سياسة توفير بيئة عمل ناجزة عن بُعد تقوم بشكل أساسي على التبادل الآمن للمعلومات وإشراف رقيب يتوجه بذات القدر نحو الرقابة الرقمية.

11

10

• التعاقد مع بيت خبرة عالمي للاستشارات الاكتوارية لوضع أول جدول إكتواري في مصر لخدمة نشاط تأمينات الحياة.

• الموافقة على إضافة سداد أقساط وثائق التأمين لقائمة الخدمات التي تمولها شركات التمويل الاستهلاكي.

الأسواق والخدمات (تابع)



المحور السابع: تطوير الأسواق والخدمات (تابع)

• الرقابة المالية تطلق مسابقة لحلول التكنولوجيا المالية بالقطاع المالي غير المصرفي لمجابهة آثار فيروس كورونا المستجد.

• ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، مع منح فترة توفيق أوضاع تنتهى في بداية 2022 لشركات السمسرة في الأوراق المالية لتطبيق الضوابط الجديدة.

21

20

• هيئة الرقابة المالية تتفق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتقديم مزيد من السيولة ببورصة الأوراق المالية.

• الرقابة المالية تطلق مبادرة لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية.

19

• إصدار ضوابط ومعايير هيكل ملكية شركة بورصة العقود الآجلة وشركة المقاصة

المرتبطة بتعاملاتها، بأن يتضمنا مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية وأيضا مؤسسات مالية ذات خبرة في مجال عمل البورصات وبما لا يقل عن نسبة 75% من أسهم رأسمالها، على ألا تزيد نسبة مساهمة الشخص والأشخاص المرتبطة به عن 10% من إجمالي أسهم رأسمال الشركة.

المحور الثامن
انفتاح الهيئة على العالم الخارجي



المحور الثامن: انفتاح الهيئة

توقيع الهيئة على بروتوكول تعاون مع المؤسسة الاجتماعية للشركة الإفريقية لإعادة التأمين، وذلك من أجل الحصول على الدعم المالي من المؤسسة لإنشاء أول جدول حياة اكتواري مصري.



حصول رئيس الهيئة على جائزة شخصية العام للقارة الإفريقية وذلك لجهوده في تطوير سوق المال المصري والإفريقي خلال السنوات الأخيرة.



انتخاب الهيئة العامة للرقابة المالية رئيساً للشراكة المتوسطة لأسواق المال للفترة 2018-2020.



احتفاظ مصر بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) للمرة الخامسة على التوالي، للفترة 2018-2019.



فوز الهيئة بجائزة الرقيب الأكثر ابتكاراً في أسواق المال بالقارة الإفريقية عن عام 2018، والمقدمة من مؤسسة Africa Investor.



فوز الهيئة بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الإيوسكو)، وتحفظ بمقعدتها للدورة الثالثة على التوالي (2018-2020).



على العالم الخارجي

مشاركة الهيئة في أنشطة الأسبوع العالمي للمستثمر عامي 2018 و2019، والذي تضمن العديد من الأنشطة التي تستهدف زيادة الوعي لدى المستثمرين وثقتهم ماليًا من أجل تعزيز حمايتهم.



رعاية الهيئة ملتقى التخصيم الدولي لدعم التجارة بين الدول الإفريقية.

حلقة نقاشية لانضمام القاهرة إلى شبكة المراكز المالية للاستدامة FC4S التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.



على هامش المائدة المستديرة التي عقدت بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك خلال شهر إبريل 2019، قام رئيس الهيئة بإطلاق مبادرة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

انضمام الهيئة للجنة Macroprudential Committee بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.



المشاركة في المنتدى الخامس لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تناول المنتدى مقدمة عن أسواق التمويل الإسلامي تشمل التعريف بالصكوك وأنواعها والأطراف المرتبطة بالصكوك.

المحور الثامن: انفتاح الهيئة

انضمام الهيئة لعضوية شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية
Central Banks and Supervisors Network for Greening the
Finance (NGFS).



المشاركة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة
العربية، لمناقشة تطورات التكنولوجيا المالية
الدولية.



انضمام الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط
لمجلس الاستقرار المالي (FSB)
Financial Stability Board (FSB) في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية
غير المصرفية.



انضمام الهيئة للجنة الفرعية Standards Assessment
Working Group بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.



احتفاظ الهيئة بعضوية مجلس إدارة المنظمة
الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) للدورة
الرابعة على التوالي.



إعادة انتخاب مصر عضوًا باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي
صناديق المعاشات (IOPS) للمرة السادسة على التوالي، للفترة 2020-
2021.



على العالم الخارجي (تابع)

انتخاب رئيس الهيئة بمنصب نائب رئيس المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOSCO ورئيس لجنة مجموعة الدول الناشئة والنامية.



المشاركة في القمة السنوية الثالثة لأفريقيا والشرق الأوسط الذي ينظمها معهد بكين.

المشاركة في اجتماع الجمعية العامة والمؤتمرات السنوية للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.



المشاركة في الاجتماعات المشتركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومعهد البنك الآسيوي للتنمية ADBI وهيئة تنظيم وتطوير التأمين الهندية IRDAI.

المشاركة في الاجتماع الرابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.



المشاركة في المؤتمر السنوي للاتحاد الأفريقي لحوكمة الشركات (ACGN).

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

A close-up photograph of a financial education document held by a metal clip. The document has the title 'Financial Education' in large, bold, black letters. Below the title, there is some smaller, blurred text. To the right of the document, a portion of a black calculator is visible, showing several buttons including a red 'CE/C' button and a red 'AC' button. The background is a dark blue gradient with a diagonal gold stripe separating it from the photograph.

Financial Education

المحور التاسع
التوعية والثقافة المالية

المحور التاسع: التوعية



☺ اتفاق الهيئة مع مؤسسة التمويل الدولية لطرح دليل السندات الخضراء في مصر.
☺ إطلاق حملة كبرى لرفع الوعي التأميني لدى المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين.



☺ تنظيم برامج توعية لطلاب الجامعات عن الأنشطة المالية غير المصرفية ودور الهيئة في تنمية ورقابة الأسواق المالية غير المصرفية.
☺ تقديم الدعم الفني لنموذج محاكاة البورصة MESE بمختلف الجامعات.
☺ تدريبات لرفع كفاءة العاملين بقطاع التمويل متناهي الصغر.

☺ انتهاء لجنة مراجعة المعايير المحاسبية المصرية من تعديل معايير المحاسبة المصرية لتتفق مع المعايير الدولية السارية حاليًا.
☺ ورشة عمل بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لخلق وعى عام لدى السوق المصري بالأدوات المالية المستحدثة من أدوات الدين قصيرة الأجل.



☺ تنظيم المؤتمر الدولي (التخصيم كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
☺ مشاركة رئيس الهيئة في فعاليات الدورة الثالثة لمؤتمر (شراكة التنمية للتأجير التمويلي).



والثقافة المالية

📌 مشاركة الهيئة في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وذلك ضمن فعاليات المبادرة القومية التي أطلقها البنك المركزي بعنوان (رواد النيل) لدعم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

📌 تنظيم ورشة عمل عن معايير السلوك المهني والمعايير الدولية لتقييم الأداء بالتنسيق مع الجمعية المصرية لخبراء الاستثمار.



📌 توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري - بالهيئة - لفتح آفاق تعاون في تقديم برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA.



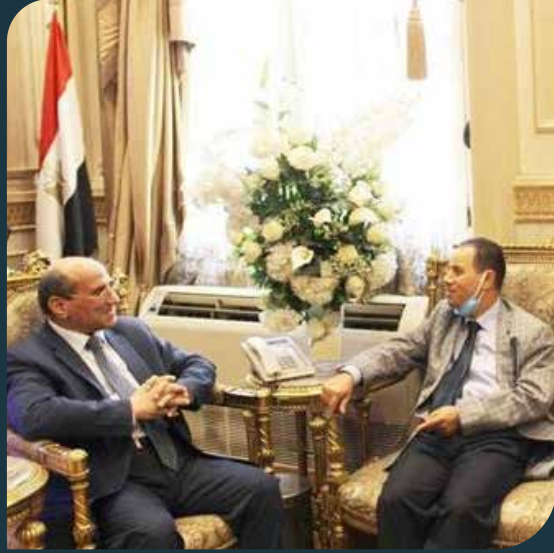
📌 توقيع مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تساهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليا، وعلى مستوى العالم.



📌 قيام الهيئة بإعداد ركن جديد على موقع توعية المستثمر iInvest، تحت مسمى (بنك المعرفة) ويتم تحديثه يوميا بمعلومة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.

📌 قيام الهيئة بعقد أولى دوراتها التدريبية عن المشتقات المالية والمنظمة من قبل معهد الخدمات المالية التابع لها؛ لنشر فكر المشتقات المالية داخل الاقتصاد المصري.

المحور التاسع: التوعية



📌 إطلاق سلسلة توعية بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، وتنادى بالإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة.

📌 توقيع بروتوكول تعاون بين الرقابة المالية ومجلس القضاء الأعلى لتعزيز الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة.



📌 معهد الخدمات المالية يبدأ في تنفيذ ماجستير متخصص في الأسواق المالية معتمد من بورصة مدريد للأوراق المالية حيث يتم منح درجة الماجستير بالتعاون مع مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالمملكة المتحدة LSE وجامعة Wharton ورتون بولاية بنسلفينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

📌 عقد لقاء تقديمي لتلقى اقتراحات حول قواعد وضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية لتمويل المشروعات أو ما يعرف Crowd-funding واقتراحات قواعد وضوابط استخدام مجالات التكنولوجيا المالية في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.



📌 إطلاق حوار لمناقشة ضوابط ملكية بورصة العقود الآجلة وشركة التسوية المرتبطة بتعاملاتها وتأكيد تأسيس شركة بورصة العقود الآجلة، وكذلك شركة التسوية المرتبطة بالتعاملات في العقود المستقبلية.

📌 توقيع إتفاقية بين معهد الخدمات المالية ومعهد دراسات البورصة IEB الأسباني للإشتراك في تنفيذ ومنح درجة الماجستير في الأسواق المالية وذلك بحضور السفير الأسباني بالقاهرة والسفير المصري بمadrid.



والثقافة المالية (تابع)

🏛️ الرقابة المالية تفتح أبوابها لطلاب المدارس والجامعات لغرس المعرفة بالأدوات المالية غير التقليدية لدى الأجيال القادمة.



🏛️ عقد حلقة نقاشية لتعديل بعض أحكام مواد قانون التمويل العقاري وتطبيق معايير ملاءة مالية متكاملة على شركات التمويل العقاري. مشاركة الهيئة في أسبوع المستثمر العالمي (WIW 2020) مع منظمة IOSCO.



🏛️ تلقي الرقابة المالية اقتراحات بضوابط إنشاء وتشغيل وإدارة المنصات الإلكترونية. مشاركة الهيئة في فعاليات الملتقى الإقليمي السادس للتأمين الطبي والرعاية الصحية. احتفال الهيئة بتخريج نخبة من الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارة الشركات.



🏛️ إطلاق الرقابة المالية "سلسلة توعية" بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.



المحور التاسع: التوعية والثقافة المالية (تابع)



🎓 احتفال الهيئة بتخريج الدفعة الأولى من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات بالتعاون مع كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.



🎓 إطلاق الهيئة لتطبيق ذكى "تمكين المرأة" - "Empowering Women" لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية والدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري.

🎓 الهيئة تسمح للشباب من الجنسين في الفئة العمرية (من 16 الى 21 عاما) في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية بما في ذلك التعامل بالورصة والتأمين وأنشطة التمويل المختلفة.



🎓 عقد ورشة عمل مع مسؤولي الشركات والجمعيات الأهلية مقدمي خدمة التمويل متناهي الصغر لبحث التوسع في نشاط التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب التمويل متناهي الصغر.



10

المحور العاشر
تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

المحور العاشر: تحسين إدارة

أولاً: المبادرات التي تم اتخاذها للتيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية كالتالي

سوق المال والبورصة المصرية

التداول بالبورصة المصرية

- تعديل الأحكام المنظمة للتعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات المقيدة بالبورصة والواردة بالمادة رقم 51 من قواعد القيد بالاستثناء من مدة الإخطار المسبق، والتي كانت مقررة بثلاثة أيام عمل على الأقل قبل الموعد المقترح للتنفيذ.
- أصدرت الهيئة إجراءات استثنائية بصفة مؤقتة تسمح للشركات بإخطار البورصة في ذات اليوم المقترح لتنفيذ شراء أسهم خزينة من خلال السوق المفتوح وبسعر الورقة المالية خلال جلسة التداول وعلى ألا تتجاوز الكمية المطلوب شراؤها للنسبة المقررة قانوناً وهي 10% من أسهم الشركة. وقد أسفر ذلك عن إعلان 45 شركة مقيدة بالبورصة قيامها بشراء أسهم خزينة لدعم أسعار أسهمها وقامت 26 شركة منها بالفعل بتطبيق ذلك.
- مدد مدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 إلى 30 أبريل 2020، والفترة المنتهية في 31 مارس 2020 إلى 15 يونيو 2020.
- استحدثت آليات للحفاظ على استقرار سوق رأس المال والحد من الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا، حيث صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 44 لسنة 2020 بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2339 لسنة 2019 الخاص بإعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر، على نحو يسمح للصندوق بعد موافقة الهيئة بأن يستثمر ما لا يتجاوز 10% من أمواله في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، بالإضافة إلى السماح له أن تزيد نسبة ملكيته أو شراء وثائق استثمار جديدة بشركة صندوق استثمار مصر المستقبل على أن يكون ذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق بعد اعتمادها من الهيئة.
- مدد المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بإتمام إجراءات تنفيذ الطرح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم (1 مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لمدة تسعة أشهر أخرى تنتهي في 31 ديسمبر 2020، على أن تلتزم تلك الشركات بموافاة البورصة المصرية في موعد أقصاه 30 مايو 2020 بخطة زمنية تتضمن ما ستخذه من إجراءات لتنفيذ الطرح وموافقة إدارة البورصة عليها.

عقد الجمعيات العمومية

- تمشيا مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة المصرية لمواجهة جائحة فيروس كورونا فقد رأت الهيئة المبادرة بتفعيل بعض الخيارات التي يتيحها قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم "159" لسنة 1982، ولائحته التنفيذية من خلال الآتي :
- تدعيم النظم الإلكترونية للتصويت في الجمعيات العمومية من خلال ضرورة قيام الشركات بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة.
 - توجيه الشركات بالاستفادة من إمكانية عقد الجمعية العمومية في أكثر من موقع في ذات الوقت شريطة توافر النظم الإلكترونية التي تربط بين المواقع المختلفة ببعضها وتسمح بالتواصل الصوتي والمرئي من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة في اجتماعاتها.
 - إتاحة آلية الإنابة في التصويت عن طريق أحد أمناء الحفظ - المرخص لهم بمزاولة النشاط أو الملاك المسجلين وفقاً لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.
 - السماح بحضور مندوبين عن المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة بموجب توكيل أو تفويض كتابي.
 - التزام مسؤولي الشركات عند عقد الجمعيات العمومية بمراعاة إرشادات وزارة الصحة المصرية للوقاية و منع انتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال حظر حضور الأشخاص الذين لم يمض على عودتهم من إحدى الدول التي ثبت انتشار فيروس كورونا بها - فترة أقل من أسبوعين- وكذلك كل من خالط حالة إصابة أو اشتباه دون مرور أسبوعين على الأقل على ذلك، بالإضافة إلى توجيه باختيار مساحات كبيرة لعقد الجمعيات والالتزام بالمسافة الآمنة طيباً، واستخدام المطهرات في أعمال التنظيف و توفيرها للاستخدام الشخصي قبل دخول الاجتماع وعند نهايته مع العمل على توفير جهاز لقياس الحرارة (بدون ملامسة) للأعضاء قبل دخولهم القاعة بواسطة أحد الأفراد المدربين.

المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات



ألزمت الهيئة شركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة والعاملة بالسوق المصرية بمنح عملائها - من حملة الوثائق - مهلة إضافية بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة وثائق التأمين، في خطوة يستفيد منها أكثر من خمسة ملايين من حاملي وثائق التأمين، وبما يمكن العملاء من الاستمرار في الاستفادة من مزايا الحماية التأمينية التي تمنحهم إياها ووثائقهم التأمينية وتمويضهم حال حدوث المخاطر المؤمن ضدها.

ووفقاً لتلك المبادرة تقوم شركات التأمين المرخص لها بالسوق المصري بمنح عملائها مهلة سداد إضافية في عدد من فروع التأمين على النحو التالي:

- منح عملاء وثائق التأمين ضد مخاطر عدم السداد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مهلة 6 أشهر إضافية لسداد أقساط التأمين الخاصة بوثائقهم بخلاف ما ورد بوثائق التأمين، بحيث يتم تأجيل تحصيل أقساط التأمين الخاصة بهم اعتباراً من بداية شهر مارس وحتى نهاية شهر سبتمبر القادم مع عدم ترتيب أية غرامات تأخير أو فوائد أو أية أعباء مالية أخرى.
- منح عملاء وثائق التأمين على الحياة الفردي فترة سماح إضافية قدرها 60 يوماً، ويجوز للعملاء الذين تجاوزوا مهلة السداد والغيت وثائقهم خلال الفترة من 1/3/2020 وحتى 30/6/2020 إعادة سريان تلك الوثائق قبل 31/12/2020، وذلك دون تحمل أية رسوم إدارية جديدة أو فوائد تأخير.
- منح وثائق التأمين الطبي والسيارات مهلة سداد ثلاثون يوماً من تاريخ استحقاق القسط وفي حالة تجاوز فترة السداد الممنوحة وإلغاء الوثيقة فإنه يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم إدارية أو إصدار جديدة.
- منح عملاء وثائق تأمين الشركات (حياة جماعي وتأمينات مهلكات) مهلة سداد ثلاثون يوماً إضافية.
- توجيه عملاء شركات التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة بشركات التأمين، والتزام شركات التأمين بسداد التعويضات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينياً بوثائق التأمين الصادرة في أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة، وبما يساهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين.



تمويل عقاري
تأجير تمويلي
تخصيم

أنشطة التمويل

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية باتخاذ إجراء استثنائي لرفع العبء عن كاهل عملاء الجهات الخاضعة لرقابتها والمتعاملين معها، بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال، وبأدركت بتوجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابة الهيئة، **بالقيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.**

نشاط التمويل متناهي الصغر

لحفاظ على استقرار تمويل 3.2 مليون مشروع للمواطنين أصحاب الدخول الصغيرة، فقد بادرت الهيئة بإصدار حزمة من التدابير لتيسير على عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر والعمل على سلامة واستقرار النشاطات تلتخص في التالي :

1 - تيسيرات للعملاء المنتظمين في السداد

- تخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد.
- اتفاق جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة نيابة عن عملاءها بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم لحين تحسن الأوضاع.
- تقديم خدمات مالية مجانية، مثل تحمل عبء مصروفات المعاملات المالية الالكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكتروني الأخرى بخلاف البنوك، و/أو مصاريف التحصيل الميداني.
- إعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات القائمة في تاريخه.
- تخفيض قيمة المصاريف الإدارية لتجديد التمويلات القائمة اعتباراً من تاريخه.

2 - تيسيرات التعامل مع العملاء المتضررين

- تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المستحقة من العملاء بما يعادل 50% من قيمة كل قسط، وبما يسمح لجهات التمويل تغطية تكاليف وأعباء التمويل التي حصلت عليه جهات التمويل متناهي الصغر من مصادر التمويل المختلفة مثل البنوك، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- على أن يستمر التخفيض للفترة التي تراها الجهة ملائمة لكل حالة على حدى، وبما لا يقل عن أقساط شهري (مارس وأبريل 2020).
- **مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالتمويلات الجديدة، وبما يأخذ في الاعتبار آثار تخفيض سعر الفائدة للإيداع والإقراض الأخيرة والصادرة عن البنك المركزي المصري في 16 مارس 2020، وكذا أية مزايا أخرى قد تحصل عليها جهات التمويل متناهي الصغر خلال الفترة القادمة من تيسيرات يتيحها البنك المركزي المصري في سداد الاستحقاقات الائتمانية لعملاء البنوك من المؤسسات مع اعتماد تلك المراجعة من مجلس إدارة / أمناء الجهة الممولة في خلال فترة ثلاثة أسابيع على الأكثر من تاريخه.**

4 - تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر على مستوى الجهة المانحة للتمويل متناهي الصغر للنظر في تقدير الظروف الاستثنائية الراهنة للعملاء ذوي حالات عدم الانتظام وبشكل خاص أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الأزمة، ومتابعة تطبيق مبادئ حماية العملاء من حيث حسن المعاملة والاحترام لهم، وكذا تقدير حلول المعالجة الملائمة وفقاً لما تتيحه آليات ومبادئ التمويل المسؤول مثل تأجيل الأقساط، إعادة الجدولة، منح فترات سماح، الإعفاء من غرامات التأخير، إعدام الديون. والتزام كل من شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئات (أ، ب) بموافاة الهيئة نهاية يوم عمل الخميس من كل أسبوع بموقف المحفظة من حيث التمويل المعرض للخطر وفقاً لأسس حساب المخصصات المعتمدة من الهيئة بكل دقة موضحة المناطق الجغرافية ذات نسبة المتأخرات الأكبر.

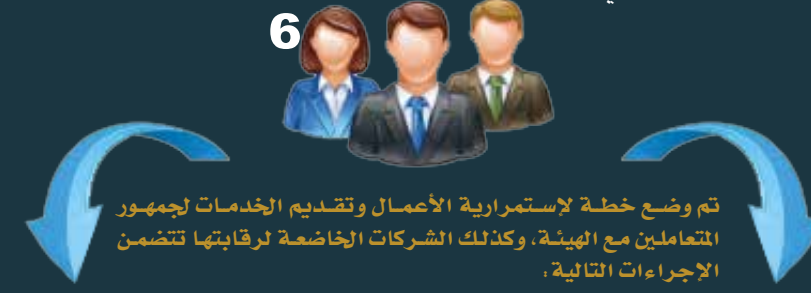
5 - مطالبة جهات التمويل بمراعاة المرونة اللازمة في تفعيل آلية الجدولة للتمويلات غير المنتظمة في وقت مناسب درءً للتعثر ووفقاً لدراسة كل حالة على حدى، وبما يسمح بالسداد للملائم لقدرة العميل الراهنة.

6 - اعتماد كل جهة ل خطة استمرارية العمل وحالات الطوارئ بما يحقق إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية لديها في مواجهة الظروف الراهنة، وتركز على نشر الوعي الكافي بين العاملين والعملاء من خلال اتباع عدة إجراءات للوقاية الصحية، وتكليف مسئول المخاطر بالجهة بمتابعتها وإعداد تقرير أسبوعي بنتائجها يعرض على رئيس مجلس الإدارة/ الأمناء أو العضو المنتدب/ مدير نشاط التمويل؛ لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية أولاً بأول والاعتماد على آلية المتابعة عن بُعد لأداء محفظة مسئول التمويل من خلال الاتصالات الهاتفية مع العملاء والرسائل النصية على الهواتف المحمولة، واستخدام المتابعة الميدانية في الحالات الضرورية ووفقاً للظروف التي تقدرها كل جهة، والعمل على إتاحة استخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية في معالجة العمليات اليومية وتقليل تداول المستندات داخل الجهة وفروعها كلما أمكن ذلك.

ثانياً : التدابير الوقائية التي تم اتخاذها لمنع انتشار فيروس كورونا بين العاملين بالهيئة وتيسير إجراءات التعامل مع المواطنين بمقر الهيئة بالقريبة الذكية

تم تنفيذ عددًا من الإجراءات والتدابير، وذلك تزامناً مع الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، على النحو التالي :

6



تم وضع خطة لاستمرارية الأعمال وتقديم الخدمات لجمهور المتعاملين مع الهيئة، وكذلك الشركات الخاضعة لرقابتها تتضمن الإجراءات التالية،

تفعيل الاعتماد على التعامل الإلكتروني، يُمكن المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية تقديم تعاملاتهم من خلال نماذج الخدمة المطلوبة من الهيئة عبر البريد الإلكتروني ودون الحاجة إلى الحضور لمقر الرقابة المالية.

الالتزام بمليء النماذج المخصصة لتلقي الخدمة والتي سيتم توفيرها على الموقع الإلكتروني للهيئة، وإرسال أصول المستندات المرفقة بالبريد العادي على مقر الهيئة عند طلبها، والتواصل الهاتفي مع الهيئة على رقم 0235345365 في حالة وجود صعوبات في استخدام الخدمة الإلكترونية.



الشكاوى
Complaints@fra.gov.eg

طلبات التسجيل في الدورات التدريبية للمهنيين
fsi@fra.gov.eg

طلبات الترخيص والتجديد للمهنيين والمستندات المطلوبة
Professionals@fra.gov.eg

محاضر مجالس الإدارة ومحاضر الجمعيات العمومية العادية والغير عادية للتصديق عليها
Professionals@fra.gov.eg

محاضر مجالس الإدارة ومحاضر الجمعيات العمومية العادية والغير عادية للتصديق عليها
BOD.Governanc@fra.gov.eg

القوائم المالية
Financial.Statements@fra.gov.eg



استخدام مجسات لقياس درجة الحرارة عن بعد لمن يترددون على الهيئة.

5



تم استبدال البصمة اليدوية بكارث ممفط، وعقد الاجتماعات بألية الكترونية وتشجيع العمل ، Video Conference من المنزل وفق ألية محددة حتى يتم تحقيق النتائج المتوقعة منه.

4

تم تقسيم تواجد العاملين بحيث يتم العمل بنصف القوة البشرية منعاً للترجمات الكثيفة، وتقليل فرص نقل العدوى.



1



رفع كفاءة العيادة الطبية لتكون أكثر جاهزية في التعامل مع أية حالات يشتبه في إصابتها بالفيروس.

2



نشر أكثر من 100 وحدة للتعقيم الشخصي داخل المقر الإداري للهيئة بالقريبة الذكية، ووضع جدول للتعقيم والتطهير الدوري للمبنى.

3



تكثيف التوعية الصحية للعاملين، ونشر إرشادات وقائية ضد الفيروس، والتوعية بكيفية التعامل السريع حال ظهوره.

إن اختبارات التحمل للبنوك الكبرى التي بدأت بعد الأزمة المالية 2008-2009 نجحت إلى حد كبير، لكن التركيز ينبغي أن ينتقل الآن إلى المزيد من الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية... إن الصندوق بدأ مناقشة هذه المسألة مع مجلس الاستقرار المالي حتى قبل جائحة فيروس كورونا، ويتركز الاهتمام الآن على إمكانية تحقيق قدر أكبر من الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية حيث يتزايد حجم المخاطر.

كريستالينا جوردجيفا
المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي
مايو 2020

ثالثاً : اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات للأنشطة المالية غير المصرفية

الهيئة تنفذ أول اختبار للإجهاد وتحليل السيناريوهات كجزء من تنفيذ أحد أهم محاور الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية 2018 - 2022، والذي يركز على بناء منظومة متكاملة لإدارة الأخطار من خلال خلق آلية فعالة للإنذار المبكر توفر الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي، وأيضاً تعمل على التنبؤ المبكر بالأزمات التي قد تؤثر على أداء هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار فقد استهدفت الهيئة من خلال تنفيذ هذا الاختبار تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، على النحو التالي :

توفير رؤية شاملة وتحليل للسيناريوهات المتوقعة عن الاضطرابات والتأثيرات المحتملة لتلك الأزمة على القوائم المالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وكيفية تعامل إدارات تلك الجهات مع الأزمة وإداراتها للأخطار المالية المرتبطة بتلك التأثيرات.



3

مساعدة القطاع المالي غير المصرفي في فهم الأخطار الناشئة وكيفية التعامل مع الأزمة الحالية على مستوى كل شركة وتوجهات إداراتها لوضع الحلول اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة عن تلك الأزمة سواء في المدى القريب أو البعيد.



2

تقدير الخسائر المحتملة للقطاع المالي غير المصرفي في ضوء المخاطر الناشئة جراء جائحة فيروس كورونا المستجد.



1

تحديد ما إذا كانت المخاطر المالية الناشئة قد تتطلب إجراءً رقابياً سواء كان وقائياً أو علاجياً للأثار السيئة المحتملة من عدمه.



6

تقديم منهجية عملية وتطبيقية لبناء مؤسسات مالية غير مصرفية (عابرة للأزمات) وتأكيد استمرارية عملها في ظل أقصى الظروف والأزمات، وذلك من خلال بناء القدرات الذاتية للتنبؤ بالمخاطر والتحوط المالي لتلافي التأثيرات السلبية التي قد تحدث نتيجة الأزمات والصدمات المحتملة والفجائية.



5

تكوين رؤية واضحة وتكميلية عن مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بالمخاطر الناشئة والمرتبطة بالإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا الوبائي، مع استهداف السيناريوهات المتفائلة والمعقولة، مع إدراكنا الكامل بأن السيناريوهات المتشائمة قد تكون خارج القدرة الحالية للشركات.



4

التمويل العقاري

80%

97% من حجم النشاط

التأمين

100%

سوق رأس المال

77%

61% من حجم النشاط

نسبة الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية المشاركة في اختبار الإجهاد وتحليل السيناريوهات

85% من حجم النشاط

18 جهة
6 شركات
8 المؤسسات الأخرى من الفئة (أ)
4 المؤسسات الأخرى من الفئة (ب)

التمويل متناهي الصغر

88% من حجم النشاط

60%

التأجير التمويلي والتخصيم

85% من حجم النشاط

67%

ولقد جاءت نتائج تنفيذ تلك السيناريوهات على مختلف الأنشطة على النحو التالي:



فقد جاءت النتائج الإجمالية لكل عامل من عوامل المخاطر الناشئة والمرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث صنفت مستويات التعرض لتلك المخاطر وفقاً للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
ضعف معدلات الملاءة المالية	منخفضة Low Risk
ضعف معدلات السيولة	متواضعة Modest Risk
انخفاض الكفاءة التشغيلية	معتدلة Moderate Risk
تراجع جودة المحفظة	مقبولة Acceptable Risk
تراجع الربحية والفائض	مقبولة الى حد ما Acceptable Marginally



فقد أوضحت نتائج السيناريوهات أن التغير في معدلات الفائدة إرتفاعاً بمعدل 100 نقطة أساس، ينتج عنه أن 90% من الشركات لن تواجه أي مخاطر، بينما قد تواجه 10% منها مخاطر معتدلة. أما في حالة تغيرها إنخفاضاً بمعدل 200 نقطة أساس فإن 20% من الشركات قد تواجه مخاطر متوسطة و20% قد تواجه مخاطر معتدلة.

أما فيما يخص معدلات التضخم فقد أسفرت الصدمة الأولى والخاصة بانخفاض معدل التضخم بـ 400 نقطة أساس عن أن 30% من الشركات قد تواجه مخاطر متوسطة بينما ما تبقى من العينة لن تواجه أي مخاطر، بينما نتج عن الصدمة الثانية والخاصة بارتفاعه بـ 122 نقطة أساس أن 20% من الشركات قد تواجه مخاطر معتدلة وأن 80% من الشركات لن تواجه أي مخاطر.

وأخيراً فيما يخص معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي فقد أسفرت الصدمة الأولى عند خفض المعدل بـ 230 نقطة أساس عن أن 40% من الشركات قد تواجه مخاطر متوسطة وأما بشأن الصدمة الثانية وعند خفض معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي لصفر فقد أسفرت عن أن 10% من الشركات قد تواجه مخاطر مرتفعة.



جاءت نتيجة السيناريوهات ضمن اختبار تأثير الملاءة المالية لشركات التمويل العقاري معتدلة المخاطر، في حين جاءت نتيجة سيناريوهات تأثير معدلات السيولة وإحتمالات العسر المالي بالمخاطر المقبولة لحد ما.



جاءت نتيجة السيناريوهات ضمن اختبار تأثير الملاءة المالية لشركات التمويل العقاري معتدلة المخاطر، في حين جاءت نتيجة سيناريوهات تأثير معدلات السيولة وإحتمالات العسر المالي بالمخاطر المقبولة لحد ما.



فقد جاءت النتائج الإجمالية لكل عامل من عوامل المخاطر الناشئة والمرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث صنفت مستويات التعرض لتلك المخاطر وفقاً للجدول التالي:

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
انخفاض الكفاءة التشغيلية	منخفضة Low Risk
ضعف معدلات الملاءة المالية	متواضعة Modest Risk
ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	معتدلة Moderate Risk
تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	مقبولة Acceptable Risk
تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة الى حد ما Acceptable Marginally



الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

الموقف التنفيذي للاستراتيجية الشاملة للأنشطة

المحور الثالث
جهود الهيئة في تحسين مناخ الاستثمار

3

- ✳ تعديل قواعد مزاوله نشاط صناديق الاستثمار للسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة من غير الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة- ويكون من بين أغراضها الاستثمار- أن تباشر نشاط صناديق الاستثمار مع البنوك والجهات الحاصلة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها.
- ✳ توقيع بروتوكول مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل على حصر الاستثمار الأجنبي في مصر إلكترونياً، ومكافحة غسل الأموال.
- ✳ إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين
 - دليل حماية المتعاملين.
 - دليل التصويت التراكمي.
 - دليل حماية المساهمين.
 - دليل إصدار الصكوك.
 - دليل خدمات حوكمة الشركات.
- ✳ فتح آفاق جديدة أمام صناديق الاستثمار لتوظيف مواردها المالية في مشروعات التنمية الاقتصادية، وفي قطاعات استثمارية متخصصة من بينها قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وما يرتبط بها من أنشطة تسويقية وأنشطة إنتاجية وخدمية مكملة.
- ✳ تنظيم مزاوله صناديق الملكية الخاصة لبعض الأنشطة المتخصصة بما يسهم في تعظيم دور صناديق الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.
- ✳ إجراء تعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بهدف تحقيق المزيد من الحماية لحقوق الأقلية من المساهمين والذي أدى الى تحسين ترتيب مصر في مؤشرات تقرير ممارسة الأعمال من المركز 114 في عام 2017 الى المركز 57 في عام 2020.

80%

المحور الثاني
تعميق مستويات الاستدامة في القطاع

2

- ✳ استحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، وصدر أول تقرير سنوي للاستدامة لجهة حكومية مصرية، في ضوء استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.
- ✳ تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- ✳ تشجيع القطاع المالي غير المصرفي على تبني مبادئ الاستدامة؛ حيث نظمت الهيئة ندوة حوارية بمقرها بحضور قيادات قطاع التأمين لإشراكهم في حوار بناء حول أهمية دمج وممارسة مبادئ الاستدامة في قطاع التأمين المصري.
- ✳ انضمام الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية (FC4S Network)، المعنية بالاستدامة وانضمامها الى منتدى التأمين المستدام SIF والذي يضم حوالي 23 دولة، لتكون مصر ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. كما انضمت الهيئة لمبادرة "الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم.
- ✳ الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبي الاستدامة) بالسجل الخاص بتقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية.
- ✳ إطلاق تطبيق ذكي عبر الهواتف المحمولة يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
- ✳ توقيع إتفاقية تعاون بين الهيئة والجامعة الأمريكية بهدف تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وتوسيع قاعدة البيانات من الكوادر النسائية.
- ✳ صدور قرار مجلس إدارة معهد الخدمات المالية رقم (1) لسنة 2021 بإنشاء المركز الاقليمي للتمويل المستدام (RCSF).
- ✳ تشكيل المجلس الاستشاري للمعهد.
- ✳ اختيار المدير التنفيذي للمركز.
- ✳ ESG - Reporting إعداد أول مسودة لخلق حوار مجتمعي حوله.
- ✳ TCFD reporting إعداد أول مسودة لخلق حوار مجتمعي حول التغيير المناخي والافصاح عنه.

95%

المحور الأول
تعزيز معدلات النمو الاحتوائي

1

- ✳ إصدار قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ✳ الترخيص لشركات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تيسير إصدار السندات بأنواعها المختلفة، ومن بينها السندات متوسطة الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية والسندات قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل.
- ✳ إطلاق مبادرة للتأمين الإلزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم.
- ✳ إعداد مشروع قانون استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية وعلى الأخص منصات التمويل الجماعي أو ما يعرف بـ Crowdfunding.
- ✳ إنشاء صندوقي التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهرى واللذان يستهدفان توفير مظلة للحماية التأمينية لما يقرب من 24 مليون طالب.
- ✳ السماح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية بضمن حقوق المنقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة.
- ✳ تفعيل تعديلات قانون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (إصدار قواعد التأسيس والترخيص).
- ✳ إصدار ضوابط مزاوله النشاط وفقاً لتعديلات قانون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- ✳ إصدار القواعد والضوابط اللازمة لتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

98%

الموضوعات المتوقعة تنفيذها

- ✳ التحول إلى استخدام قنوات التواصل الرقمية والتوثيق الإلكتروني.
- ✳ تبني النهج الخدمي للبنية الهيكلية للأعمال في تقديم الخدمات الرقابية للمتعاملين (service orientation model).

✳ إصدار المسودة النهائية لكل من (TCFD) و (ESG Reporting)

✳ خلال الفترة الماضية تم وضع الركائز الأساسية لترسيخ مبادئ الاستدامة وسوف تشهد الفترة القادمة تعميق مستويات الممارسة في ضوء رؤية الهيئة 2025.

✳ مبادرة دعم ريادة الأعمال وتسهيل الوصول لمصادر التمويل المختلفة.

حتى
أغسطس
2021

الموضوعات التي
سيتم إستكمالها
من خلال رؤية
الهيئة 2025

المالية غير المصرفية 2022 - 2018

المحور الرابع تطور البنية التشريعية

4

قوانين وقرارات جمهورية

- تعديل قانون سوق المال بإصدار القانون رقم 17 لسنة 2018.
- تعديل قانون تنظيم نشاط التاجير التمويلي والتخصيم بإصدار القانون رقم 176 لسنة 2018.
- القرار الجمهوري رقم 335 سنة 2019 بإنشاء مركز للتحكيم والتسوية في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية.
- إصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي رقم 18 لسنة 2020.
- تعديل قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية رقم 143 لسنة 2020.
- تعديل قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لوائح تنفيذية وقرارات السيد رئيس مجلس الوزراء

- تعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال.
- تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة.
- إصدار النظام الأساسي لصندوق ضمان حملة الوفاق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين.
- إنشاء صندوق التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر وطلاب التعليم الأزهرى (ما يقرب من 24 مليون طالب).

قرارات مجلس إدارة الهيئة

- إصدار أول معايير مصرفية للتقييم المالي للمنشآت.
- إنشاء سجل بالهيئة لتسجيل الشركات والجهات الراغبة في قيد وطرح أوراق مالية بالبورصة المصرية.
- السماح لشركات التمويل متناهي الصغر باستخدام نظم المدفوعات الإلكترونية وإلزامها بتف المحمول في منح التمويل.
- تعديل قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.
- إصدار ضوابط الترخيص للشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وقواعد التملك بها.
- إصدار القرارات التنفيذية المنظمة لنشاط التاجير التمويلي والتخصيم.

95%

حتى أغسطس 2021

- استكمال مناقشة قانون التأمين الموحد بمجلس النواب.
- استكمال مناقشة قانون تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية بمجلس النواب.

- تأجيل إعداد مشروع قانون تنظيم أعمال المطورين العقاريين لحين الانتهاء من إصدار قانون اتحاد المطورين العقاريين.
- تطوير البوابة الإلكترونية للتشريعات المالية غير المصرفية.

الموقف التنفيذي للاستراتيجية الشاملة للأنشطة

المحور السابع تطوير الأسواق والخدمات

7

- خفض مقابل الخدمات على عمليات التداول بالبورصة للأوراق المالية المقيدة بنسبة 41%.
- إصدار منتج تمويلي جديد للمشروعات متناهية الصغر "النانو"، ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية.
- إصدار قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وتفعيل آليتها.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصرى- وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق حاضنة رقابية للابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية.
- تفعيل التأمين الإجباري على مراقبي الحسابات والمستشارين الماليين، وخلافه من المهن التي تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.
- إطلاق أول منصة إلكترونية لتبادل بيانات ومعلومات قطاع التأمين بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين.
- تفعيل دور صناديق التحوط في إدارة المخاطر والاستثمار (مبادرة التحول من النمط العائلي للنمط المؤسسي).
- إخضاع الجهات العاملة في نشاط التمويل الإستهلاكي لرقابة الهيئة وإصدار عددًا من القرارات لتنظيم النشاط.
- إصدار ضوابط لتنظيم عمل صناديق الاستثمار المتخصصة في القيم المالية المنقولة لشراء محافظ الحقوق المالية الأجلة من شركات التمويل المرخص لها من الهيئة.
- التعاقد مع بيت خبرة عالمي للاستشارات الاكتوارية لوضع أول جدول إكتوارى في مصر لخدمة صناعة تأمينيات الحياة.
- الموافقة على إضافة سداد أقساط واثق التأمين لقائمة الخدمات التي تمولها شركات التمويل الإستهلاكي.
- رفع نسبة التمويل العقاري للمستثمر الواحد لتصبح 15% بدلاً من 10% وذلك للأغراض السكنية و30% بدلاً من 20% للأغراض غير السكنية وذلك من صافي حقوق الملكية للممول.

95%

المحور السادس تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين

6

- إصدار دليل استرشادي عن الصكوك، يحدد ضوابط تشكيل واشترطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إصدار ضوابط بالتزامات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، للتوافق مع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.
- إصدار أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر.
- إصدار دليل توضيحي لنظام التصويت التراكمي لانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- إنشاء وتفعيل صندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين لأول مرة منذ عام 1981.
- إصدار قواعد موحدة لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.
- إرساء ضوابط قيد مسئولية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدى الهيئة.
- حظر الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة (غير المتفرغ) والعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي بالشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.
- تفعيل مركز التحكيم وتعيين مدير تنفيذي.

98%

المحور الخامس تقوية الإطار المؤسسي

5

- إعداد مشروع قانون تنظيم الهيئة العامة للرقابة المالية والرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وجاري مناقشته بمجلس النواب تمهيداً لإجراءات استصداره.
- تطوير منظومة التصوير والطباعة المستندية بالهيئة بهدف خفض التكلفة الإجمالية، وتعزيز الإنتاجية، وتقليل استهلاك الطاقة (تطبيق منظومة خدمات الطباعة المدارة).
- إعداد تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية بصورة دورية كل ستة أشهر لتقييم ما تم إنجازه ومتابعة تنفيذ ما تبقى.
- تفعيل البنية الهيكلية للموارد البشرية بما يساهم في الارتقاء بمستوى أداء الخدمات الرقابية، بما يواكب التطورات الدولية في معايير الإشراف والرقابة والتشريعات المرتبطة بالأسواق المالية غير المصرفية.
- العمل بالدورة المستندية المحدثة للإيرادات.
- تحديث الهيكل التنظيمي للهيئة بما يساعد على مواكبة التطورات العالمية في مجالات الاستدامة، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، والتطوير المؤسسي، والتحول الرقمي، والرقابة على أساس المخاطر و تفعيل أدوات التكنولوجيا الرقابية.

90%

الموضوعات المتوقعة تنفيذها

- إنشاء أول جدول حياة إكتوارى مصري.
- الإنتهاء من وضع قواعد هيكل الملكية وتشكيل مجلس الإدارة لبورصات ومقصات العقود الأجلة.

• قامت الهيئة بالتعاون مع مركز تورونتو الكندي لإعداد تقرير تشخيصي مبدئي بالمتطلبات اللازمة لتحول الهيئة نحو الرقابة على أساس المخاطر وهي عملية طويلة تحتاج إلى 4 سنوات على الأقل لتنفيذها.

- اعتماد ميثاق شرف العاملين بكل نشاط من الأنشطة المالية غير المصرفية.
- إصدار قواعد حوكمة شركات التأمين.

- مناقشة قانون تنظيم الهيئة بمجلس النواب.

المالية غير المصرفية 2018 - 2022

المحور الثامن
انفتاح الهيئة على العالم الخارجي

8

- حصول رئيس الهيئة على جائزة شخصية العام للقارة الإفريقية وذلك لجهوده في تطوير سوق المال المصري والإفريقي خلال السنوات الأخيرة.
- فوز الهيئة بجائزة الرقيب الأكثر ابتكاراً في أسواق المال بالقارة الإفريقية عن عام 2018، والمقدمة من مؤسسة Africa Investor.
- انتخاب الهيئة العامة للرقابة المالية رئيساً للشراكة المتوسطة لأسواق المال للفترة 2018-2020.
- رعاية الهيئة ملتقى التخصيم الدولي لدعم التجارة بين الدول الإفريقية.
- المشاركة في المنتدى الخامس لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تناول المنتدى مقدمة عن أسواق التمويل الإسلامي تشمل التعريف بالصكوك وأنواعها والأطراف المرتبطة بالصكوك.
- المشاركة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، لمناقشة تطورات التكنولوجيا المالية الدولية.
- حلقة نقاشية لتحويل القاهرة إلى مركز مالي إقليمي يتبنى التنمية المستدامة في عملياته، ويضمن تدفق الموارد نحو أنشطة صديقة للبيئة.
- مشاركة الهيئة في أنشطة الأسبوع العالمي للمستثمر عامي 2018 و2019، والذي تضمن العديد من الأنشطة التي تستهدف زيادة الوعي لدى المستثمرين وتنقيفهم مالياً من أجل تعزيز حمايتهم.
- انضمام الهيئة للجنة Macprudential Committee بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- انضمام الهيئة للجنة الفرعية Standards Assessment Working Group بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- إعادة انتخاب مصر عضواً باللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات (IOPS) للمرة السادسة على التوالي، للفترة 2020-2021.
- احتفاظ الهيئة بعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الأيوسكو) للدورة الرابعة على التوالي.
- انضمام الهيئة للمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط لمجلس الاستقرار المالي FSB - Financial Stability Board في خطوة نوعية لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع الأنشطة المالية غير المصرفية.

100%

حتى أغسطس 2021

المحور التاسع
تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات

9

- تقرير تشخيصي من مركز تورونتو الكندي بالمتطلبات اللازمة لتحويل الهيئة نحو الرقابة على أساس المخاطر.
- أصدرت الهيئة مجموعة من الإجراءات الاحترازية بهدف التيسير على المتعاملين والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.
- الهيئة تنفذ أول اختبار للإجهاد وتحليل السيناريوهات للأنشطة المالية غير المصرفية، بهدف خلق آلية فعالة للإنذار المبكر بما يوفر الاستقرار المالي للشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع.

95%

- تدشين مؤشر الالتزام الرقابي ضمن إطار تحول الهيئة إلى منظومة الرقابة على أساس المخاطر.
- تصميم نموذج لاختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات للأنشطة المالية غير المصرفية وفقاً للمعايير الدولية.

المحور العاشر
التوعية والثقافة المالية

10

- تنظيم برامج توعية لطلاب الجامعات عن الأنشطة المالية غير المصرفية ودور الهيئة في تنمية ورقابة الأسواق المالية غير المصرفية.
- تقديم الدعم الفني لنموذج محاكاة البورصة MESE بمختلف الجامعات.
- قطاع التأمين بالهيئة يطلق حملة كبرى لرفع الوعي التأميني لدى المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين.
- تنظيم المؤتمر الدولي (التخصيم كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
- توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري - بالهيئة - لفتح آفاق تعاون في تقديم برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA.
- مشاركة الهيئة في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وذلك ضمن فعاليات المبادرة القومية التي أطلقها البنك المركزي بعنوان (رواد النيل) لدعم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد ركن جديد على موقع توعية المستثمر ilinvest، تحت مسمى (بنك المعرفة) ويتم تحديثه يوميا بمعلومات عن الأنشطة المالية غير المصرفية.
- الهيئة تعقد أولى دوراتها التدريبية عن المشتقات المالية والمنظمة من قبل معهد الخدمات المالية التابع لها؛ لنشر فكر المشتقات المالية داخل الاقتصاد المصري.
- توقيع بروتوكول تعاون بين الرقابة المالية ومجلس القضاء الأعلى لتعزيز الاستفادة من خبرات شيوخ القضاة.
- بدأ تنفيذ برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالتعاون مع معهد IEB الأسباني لأول مرة في مصر والشرق الأوسط والمعتمد من بورصة مدريد.

98%

- الانتهاء من وضع خطة تفعيل المركز الأقليمي للتمويل المستدام.

ت

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية بمحاورها المتنوعة وكذلك بأهدافها الرئيسية كانت بمثابة أداة مثالية لتحديد إحتياجات الهيئة من المهارات ومستويات المعرفة والخبرات المتنوعة والتي تعتبر أساساً لتحقيق تلك الإستراتيجية وكان لها الفضل في تحقيق التصميم التنظيمي الأمثل للهيئة خلال الفترة الماضية. لذلك ومن خلال متابعة المهارات والمعرفة الجديدة بشكل استباقي، فإن ذلك يساعد في إعداد وتهيئة الهيئة للمكانة المستقبلية المنشودة ويزيد من نجاحها في القيام بدورها المنوط بها.

لقد ساهمت الاستراتيجية في تحديد أولويات خطة عمل الهيئة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية، ودائماً ما ساعدت الهيئة في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لمستقبل تلك الخدمات، وما الذي يجب أن نفعله حتى نتواكب مع المتغيرات المتسارعة في تقديم تلك الخدمات؛ لذلك كانت تلك الاتجاهات هي الحاسمة في تحديد كيفية تخصيص الموارد المتاحة للهيئة.

إن من أهم دروس إعداد استراتيجية الهيئة 2018-2022 التعرف أكثر على البيئة المحيطة بالقطاع المالي غير المصرفي في مصر، والبحث بعمق لفهم كيف يمكن أن تتغير الممارسات وفهم اتجاهاتها المستقبلية قبل حدوثها حقاً. لقد رفع ذلك من مستوى إدراك الهيئة واستعدادها للتحويلات المحتملة في الأسواق أو الأنشطة التي تراقب عليها، مما وفر لها فرصة كبيرة لاتخاذ الإجراءات الاستباقية التي تضمن لتلك الأسواق النمو والاستقرار والحماية.

لقد كان ضرورياً وجود رؤية مستقبلية لاستمرارية واستدامة تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وهو ما تستهدفه الهيئة في وضع "رؤية الهيئة 2025" والتي تعكف علي صياغتها حالياً لتكون بمثابة ركيزة أساسية لمجلس إدارة الهيئة في التأسيس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة التي يتحتم الإعداد لها لتشمل الفترة الزمنية 2022-2026، بما يحقق التكامل بين الخبرات المتولدة والدروس المستفادة من الفترة الماضية وبين متطلبات التطوير المستقبلي في ضوء تعقد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية المحيطة.

إن ما أنجزته الهيئة من مساهمة فعالة في تحسين مناخ الاستثمار، متمثلاً في تحقيق مؤشر حماية الأقلية من المساهمين المركز الـ 57؛ وذلك كأفضل المؤشرات العشر لتقرير ممارسة الأعمال Doing Business الذي يصدره البنك الدولي، وكذلك دور الهيئة في العمل على تحقيق الشمول المالي والنفوذ للتمويل من خلال الأنشطة المالية غير المصرفية، بالإضافة لدورها الفعال في تمكين المرأة والفئات المهمشة من خلال نشاط التمويل متناهي الصغر؛ كل هذا لم يكن ليتحقق إلا بوجود استراتيجية واضحة ذات محاور محددة ومستهدفات واضحة وبتوقعات متفق عليها عند إعدادها. ولقد كان هذا هو الدافع الرئيسي لتبني مجلس إدارة الهيئة أول استراتيجية شاملة للقطاع المالي غير المصرفي خلال الفترة 2018-2022. وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات فقط من عمر هذه الاستراتيجية، إلا أن الهيئة استطاعت أن تحقق حوالي 90% من المحاور العشر التي ارتكزت عليها.

لقد أضحت استراتيجية الهيئة منهاج عمل وشعاعاً يضيء الطريق نحو المستقبل، وتجربة فريدة ساهمت في خلق وعي عال جداً بالمتغيرات والبيئة المحيطة والتوجهات الاستراتيجية المستقبلية للخدمات المالية غير المصرفية. كما ساهمت في تكوين وتقوية الذاكرة المؤسسية والرقابية للهيئة من خلال الإلتزام بتنفيذها وإعداد تقارير دورية لمتابعتها. كما تكمن أهمية وجود هذه الاستراتيجية في العديد من الأسباب؛ فعلى مستوى عنصر التخطيط والمتمثل في ضرورة متابعة التقدم المحقق مقابل خطة العمل (الاستراتيجية) باعتباره أداة إدارة أساسية لأي هيئة رقابية- فبدون صورة واضحة لما نريد أن يبدو عليه مستقبل القطاع المالي غير المصرفي، سيكون أداء الهيئة دائماً رد فعل أكثر من كونه استباقياً واستشرافاً للمستقبل؛ لذا يجب أن تكون الرؤية ممتدة لفترة من ثلاث إلى خمس سنوات، وأن تكون دائماً نقطة انطلاق نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى للهيئة.

كما أن وجود مثل تلك الاستراتيجية قد خلق مزيداً من التركيز بشكل أكبر على الإجراءات و الضوابط والمبادرات التي جعلت القطاع المالي غير المصرفي أكثر نجاحاً، كما أنها مكنت الإدارة من التغلب على الكثير من التحديات وتقوية نقاط الضعف واستغلال الفرص المتاحة للقطاع المالي غير المصرفي، والأهم في تلك التحديات هو إيجاد العلاقة التي تربط هذه الخطط بالمستقبل والمستهدفات.



أما

وتساهم تلك الرؤية المستقبلية في خلق الإطار المؤسسي وتفعيله لتقديم الصف الثاني من القيادات التي شاركت في تنفيذ الاستراتيجية الحالية، لتحمل الراية وتقوم بمسؤولياتها نحو ترسيخ مبادئ إستراتيجية مهمة، - لضمان قيام الهيئة بدورها المنوط بها، وأهمها العمل ضمن إطار مؤسسي قوي مستدام يعمل دائماً وفق رؤية وإستراتيجيات مُحددة ومعتمدة من مجلس إدارة الهيئة.

وترتكز تلك الرؤية على محاور استراتيجية رئيسية تحقق للدولة والاقتصاد الوطني الريادة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية على المستوى الإقليمي والدولي، وبما يتوافق مع المتغيرات التكنولوجية و الرقابية والتشغيلية لممارسة تلك الخدمات وبما يعزز تنافسية القطاع وجاذبيته للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وتحقيق الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع، وكذلك التوافق مع متطلبات التمويل المستدام والحفاظ على البيئة وتطبيق قواعد الحوكمة، وذلك كله ارتكازاً على دورها الرئيسي في تحقيق سلامة هذا القطاع واستقراره.

لذلك يتحتم على مجلس إدارة الهيئة إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة لتطوير الخدمات المالية غير المصرفية مرتكزاً فيها على "رؤية الهيئة 2025" فور الانتهاء منها من خلال توجهات استراتيجية رئيسية منها:

- تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية أو ما يعرف بـ Fintech.
- التوجه نحو الرقابة على أساس المخاطر.
- وضع استراتيجية للشمول المالي والشمول التأميني.
- ترسيخ ممارسات الاستدامة والتوجه نحو التمويل الأخضر.

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



4 YEAR Report 2017 2021

تقرير الهيئة العامة للرقابة المالية فى أربع سنوات

THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY 4-YEAR REPORT

10 years
ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز